

## **THE CONSTITUTIONAL REFORMS IN THE STATES OF ARAB GULF AND POLITICAL EFFECTS**

**Mohammed Abdulhamza KHAWAN<sup>1</sup>**

Dr, Al-Qadisiyah University, Iraq

### **Abstract**

The constitutional reforms in the states of Arab Gulf after gaining independence in a way or another are initial steps towards democracy, rule of law and establishing national institutions. However, these steps are not integrated as in the case of democratic systems that take democratic mechanisms into governance and society.

The historical data imposed on the emergence of these states an additional burden on their rulers due to its geographical locations. So, the security concern has become one of the most prominent determinants of its political process. And any process of constitutional and political reforms will be limited, which influences the formation and harmonization of those states' domestic and foreign policy, the requirements of democracy, human rights, the peaceful alternation of power, and the building of the state of citizenship that becomes a feature for this age and new international order.

**Key words:** The States of Arab Gulf, The Constitutional Reforms.

---

 <http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.21.3>

<sup>1</sup>  [Mohammad.abdulhamza@qu.edu.iq](mailto:Mohammad.abdulhamza@qu.edu.iq)

## مؤشرات الإصلاح الدستوري في دول الخليج العربي واثاره السياسية

محمد عبد الحمزة خوان

د، جامعة القادسية، العراق

### الملخص

اكتسبت عملية الإصلاح الدستوري في دول الخليج العربي أهمية متزايدة في السنوات القليلة الماضية نتيجة لتطورات التي شهدتها العالم بصورة عامة ومنطقة الشرق الأوسط بصورة خاصة والتي تمثلت بانتشار مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والذي اتخذته النظام الدولي شعاراً له. لقد سمحت تلك الإصلاحات في دول الخليج بتطور المؤسسات السياسية وجعلها تتكيف مع الواقع الذي فرضته الظروف الداخلية والخارجية الأمر الذي جعل الأنظمة السياسية تولى مراجعة عامة لسياساتها والانتقال إلى أنظمة أكثر تشاركياً. لكن لم يتضح إلى أي مدى تشعر النخب الحاكمة لتلك الدول برغبتها الجادة للإصلاح السياسي والدستوري.

**الكلمات المفتاحية:** الإصلاح الدستوري، دول الخليج العربي.

### أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في انها تسلط الضوء على أهم مؤشرات الإصلاح الدستوري في الخليج العربي والتي تتمثل بأصدار دول الخليج العربية العديد من الوثائق الدستورية بعد نيلها الاستقلال وتحقيق السيادة وأخذ العديد من التعديلات الدستورية على هذه الوثائق وحسب متطلبات كل مرحلة تاريخية مرت بها هذه الدول الأمر الذي عزز من دور المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية واكسب المواطن الخليجي الثقة بها كما تأتي أهمية هذه الدراسة من التركيز على الشخصيات الإصلاحية من داخل الأسر الحاكمة في هذه الدول والتي دفعت بأجندة التغير الديمقراطي وكذلك للحيلولة دون بلوغ حالة التذمر والرفض الشعبي التي من شأنها تهديد شرعية الأسر الحاكمة وكذلك وجودها على سدة الحكم.

### أهداف الدراسة:

استكشاف وبيان الأنشطة السياسية التي مارستها دول الخليج العربي في مجال الإصلاح الدستوري والذي انعكس من خلال الانتخابات والنشاط البرلماني وتغير أسلوب انتقال السلطة وكذلك إعادة ترتيب أولويات الإصلاح الدستوري في هذه الدول من خلال تحقيق الإجماع الوطني والانتخابات الحرة النزهاء واحترام حقوق الإنسان وبناء دولة المؤسسات والمواطنة والبداً بحوار وطني مفتوح بين جميع أطراف ومكونات كل دولة من دول الخليج العربي كذلك تهدف إلى بيان الانتماء الحقيقي للمواطن إلى بلده ودولته ومحاصرة وطرده العنف الديني من قبل المجتمع المحلي ويعمل على تجفيف منابعه ويعزز من دور الفرد في عملية صنع القرار.

### فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مؤداها ان النظم الملكية في دول الخليج العربي تحولت من الحكم المطلق إلى الحكم الدستوري المقيد وان لم يتضح مداه لحد الان.

### مشكلة الدراسة:

هنالك ظروف داخلية حتمت على الأنظمة السياسية في دول الخليج التوجه نحو الإصلاح الدستوري وجعل الحكم أكثر تشاركياً.

### هيكلية الدراسة:

انتظمت الدراسة في مبحثين رئيسيين فضلا عن المقدمة والخاتمة والمصادر  
المبحث الأول /نشأة الدساتير وبدايات الإصلاح في دول الخليج العربي  
المطلب الأول / بدايات الإصلاح الدستوري في الكويت وقطر وعمان  
المطلب الثاني / بدايات الإصلاح الدستوري في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والبحرين  
المبحث الثاني /مؤثرات الإصلاح الدستوري في دول الخليج العربي واثاره السياسية  
المطلب الأول / تشكيل المؤسسات الدستورية في دول الخليج العربي  
المطلب الثاني / الانتخابات والمشاركة السياسية في دول الخليج العربي

## المبحث الأول: نشأة الدساتير وبدايات الإصلاح في دول الخليج العربي

في هذا المبحث من الدراسة سوف نتناول بدايات الإصلاح الدستوري في دول الخليج العربي والتي كانت عبارة عن توجهات للعائلات الحاكمة في الخليج لضرورة ادخال هذه الإصلاحات كحلول واقعية لكسب المنتقدين في داخل هذه الدول وخارجها على الرغم من ادراكها بأن هذه الإصلاحات يمكن ان تعرض التماسك الاجتماعي للخطر وادخالها في مأزق حقيقي ولكنها استطاعت ان تتأخذ تدابير قصيرة الاجل لتغلب على معظم الضغوطات السياسية التي واجهتها من الداخل والخارج.

ومن اجل بيان ذلك تم تقسيم المبحث الأول إلى مطلبين تناول المطلب الأول بدايات الإصلاح الدستوري في كل من الكويت وقطر وعمان

أما المطلب الثاني فقد تناول بدايات الإصلاح الدستوري في كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والبحرين

## المطلب الأول: بدايات الإصلاح الدستوري في الكويت وقطر وعمان

في هذا المبحث من الدراسة يتم تناول بدايات الإصلاح الدستوري في دولة الكويت وقطر وسلطنة عمان وذلك بعد تحرر هذه الدول ونيلها الاستقلال في القرن الماضي حيث شرعت هذه الدول بوضع دساتير ثابتة توضح طبيعة هذه الأنظمة السياسية والية الحكم فيها من خلال ما نصت عليه هذه الدساتير من مواد دستورية تتعلق بالسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية

### أولاً: دولة الكويت

في عام 1961 أصبحت الكويت أول إمارة على الساحل المتصالح (الخاضع للحماية البريطانية) تنال استقلالها عن بريطانيا العظمى. غير أن سرعان ما طلب الأمير بقاء الوجود العسكري الأجنبي لحماية البلد الصغير من المطالب الإقليمية لعبد الكريم قاسم استناداً إلى روابط الكويت التاريخية بمحافظة البصرة فبعد مضي أسبوعين على الاستقلال في الأول من يوليو 1961 طلب الأمير مساندة عسكرية من قوات بريطانية وسعودية وبعد شهرين نشرت الجامعة العربية قوات عربية (من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والأردن والسودان) للحلول محل القوات المعروفة باسم القبعات الخضراء (القوات الخاصة) البريطانية

<sup>1</sup> وبقيت القوات الخاصة في الكويت حتى اغتيال الزعيم العراقي في فبراير 1963 وفي أواسط عام 1963 قبلت الكويت في الأمم المتحدة (بعد رفض العضوية أولاً في عام 1961 بسبب فيتو سوفياتي) وفي وقت لاحق من ذلك العام اعترف النظام العراقي الجديد بالإمارة رسمياً وأقام معها علاقات دبلوماسية<sup>2</sup>

خضع مشروع الدستور لعملية من المراجعة الشعبية بالواسطة. وفي أكتوبر 1961 حدد قانون انتخابي قواعد أول انتخابات وقسم البلد إلى عشر دوائر انتخابية لكل منها نائبان وأجريت الانتخابات في نهاية العام وفي السابع من يناير 1962 أصدر الأمير الدستور الموقت. وقد عمل المجلس التأسيسي - المكون من الوزراء والنواب العشريين المنتخبين بموجب أحكام الدستور الموقت الذي ضمن الحقوق المدنية والسياسية الأساسية ووافق المجلس على الدستور الدائم في خريف عام 1962 وفي الحادي عشر من نوفمبر 1962 أصدر الأمير الدستور.

يبدو تأثير النظرية الليبرالية الغربية واضحاً في المبادئ الأساسية للدستور الكويتي فضلاً عن بنيته المؤسسية. ويفصل القسم الثالث من الدستور الحرية الشخصية وغيرها من الحريات الأساسية لكن تلي بيانات الحماية العريضة عامة شروط وقائية تمكن القانون من الحد من نطاقها دون أي قيود حقيقية على المشرعين. ففي حالة حرية التعبير عن الرأي على سبيل المثال تنص المادة السادسة والثلاثون على أن: ((حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما وذلك وفقاً للشروط التي يبينها القانون)) ويبدو الشرط الأخير إشارة واضحة إلى ((الأصول القانونية الصحيحة)) لكن هذه الأداة الليبرالية من دون الإطار المؤسسي - والزواجر القضائية والسياسية يمكن أن تبطل هذه الحماية بسهولة أو تسمح لها بالنظر إلى القوانين على أنها تشريع منسجم تماماً مع الدستور<sup>3</sup>. يحدد نظام الحكم بأنه ((ديمقراطي)) والسيادة فيه للأمة (المادة 6) وهما أساسان للمبدأ الدستوري الليبرالي إلى جانب إعلان الفصل بين السلطات مع ذلك يتوقع أن تتعاون السلطات الثلاث معاً (المادة 50) السلطة التشريعية يتولاها الأمير ومجلس الأمة وهو عبارة عن مجلس واحد يتالف من خمسين عضواً ينتخبون عن طريق الاقتراع السري

العام المباشر والوزراء بحكم مناصبهم. وتعد سلطات مجلس الأمة الإشرافية على الحكومة ضعيفة جداً وتتقدم كل وزارة فور تأليفها ببرنامجها إلى المجلس لكن الاقتراع على الثقة غير مطلوب.

وخلافاً لذلك يستطيع المجلس التصويت على عدم الثقة بأحد الوزراء ويكون سحب الثقة بأغلبية الأصوات (المادة 101)<sup>4</sup> ولا يطرح موضوع الثقة برئيس الوزراء وأذا رأى مجلس الأمة بأغلبية الأعضاء عدم إمكان التعاون مع رئيس الوزراء يرفع الأمر إلى رئيس الدولة وللأمير في هذه الحالة أن يعفي رئيس مجلس الوزراء ويعين وزارة جديدة أو أن يحل مجلس الأمة وفي حالة الحل فإنه اذا قرر المجلس الجديد بالأغلبية ذاتها عدم التعاون مع رئيس مجلس الوزراء المذكور فإنه يعد معتزلاً منصبه من تاريخ قرار المجلس في هذا الشأن ويتم تأليف وزارة جديدة (المادة 102)<sup>5</sup> ويستند هذا النظام الفريد للحكم إلى هيمنة الأمير الذي يعين أعضاء الحكومة التي تكون مسؤولة أمامه فردياً وجماعياً مع أن أعضاء الحكومة مسؤولون فردياً أمام مجلس الأمة أيضاً وقد تبين لاحقاً أنها صيغة جالبة للحظ وتم تعميمها في أنحاء الخليج وبموجب مثل هذا النظام يحافظ الحاكم على الإمساك بقبضته على السلطة بقوة في حين يعرض بعض أهداب النموذج البرلماني.

ثمة نص في الدستور الكويت يعقد قضية الخلافة بحصر حق الحكم بفرع واحد من عائلة الصباح هو ذرية الشيخ مبارك الصباح مؤسس الإمارة الحالية ويشدد هذا النص الدستوري على الترتيب الذي يعود إلى ما قبل ثلاثة أجيال والمصمم لوضع حد للخلاف الفتوي غير أن النص البسيط يترجم في الممارسة العملية إلى إجراء معقد وغير رسمي ينظم التعاقب على السلطة بين فرعي ذرية ولدي الشيخ مبارك، سالم وجابر فمع تقلد الشيخ صباح العرش يبدو أنه تم التخلي عن التعاقب تماماً حيث لا ينتمي الشيخ صباح فقط مثل أخيه وسلفه إلى فرع الجابر من العائلة وإنما ينتمي إليها أيضاً ولي العهد الجديد الشيخ نواف الأحمد الصباح ورئيس الوزراء الجديد الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح. لذا فإنه من الواضح أن الأمير الجديد أزاح فرع سالم من الأسرة جانباً. وفي الوقت نفسه لم يكثر لدعوات صدرت عن مجلس الأمة لتعيين رئيس للوزراء من خارج العائلة الحاكمة.

### ثانياً: دولة قطر

ففي عام 1970 أصبحت قطر الدولة الأولى التي تعتمد نظاماً أساسياً مؤقتاً بعد مرور نحو عقد من الزمن على صدور الدستور الكويتي ويعلن الدستور الموقت لعام 1970 قطر دولة عربية إسلامية ذات سيادة وينيط السيادة بالدولة بل أن السيادة يتولاها الأمير في الواقع لكن مع أنه الاسمي بالنسبة لاي فرد أو مؤسسة فإن حكمه ليس مطلقاً وينص الدستور أيضاً على مجلس شوري منتخب جزئياً وقد انتخب أعضاء المجلس الأول العشرون من ممثلين تم اختيارهم عن طريق انتخاب محدود لكن رفع العدد إلى ثلاثين في عام 1975 ومن الحقوق الدستورية للمجلس حق مناقشة القوانين التي يقترحها الوزراء قبل التصديق عليها واصدارها.

ويأسس الدستور العمليات التشريعية والتنفيذية في مهمات الحاكم فيضفي صفة رسمية على سلطته العليا وينص على أن الأمير يمتلك ((أي اختصاصات أخرى يخولها هذا النظام الأساسي أو القانون))<sup>6</sup> ويعني ذلك أنه يجوز للحاكم توسيع سلطاته أو تعديلها بموجب مرسوم شخصي. ويعد الوزراء مسؤولين جماعياً أمام الأمير كما أن كلاً منهم مسؤول مسؤولية فردية ويعين الأمير الوزراء ويعفيهم من مناصبهم (بناء على توصية من رئيس مجلس الوزراء حين يشغل

المنصب أحد سوى الأمير ) ولايتولى الوزارة إلا من كانت جنسيته الاصلية قطرية ويحظر الدستور على رئيس مجلس الوزراء والوزراء الآخرين مزاوله أي عمل فني أو تجاري في اثناء توليهم مناصبهم.

يناقش مجلس الشورى القوانين التي يقترحها مجلس الوزراء قبل تقديمها إلى الأمير للتصديق عليها فأذا وافق عليها يصبح القانون نافذاً فور نشره في الجريدة الرسمية وفي عام 1975 منح الأمير مجلس الشورى.

وتنتخب كل دائرة أربعة ممثلين يختار منهم الأمير اثنين وهو ما يجعل المجموع 20 وهم يمثلون القسم التمثيلي نسبياً من المجلس<sup>7</sup>

وضم الدستور ايضاً التزاماً ببعض المبادئ الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك تقديم الدولة الرعاية الصحية والأمن الاجتماعي والتعليم.وقد بدأت برنامج الإسكان ومعاشات التقاعد والتعليم والرعاية الصحية في الستينات ووسعها الشيخ خليفة بن حمد عندما سمحت العوائد النفطية على مر السنين ولم تكن الدولة تفرض ضرائب على الافراد وكانت تدعم أسعار السلع الأساسية لتقليل تأثيرات التضخم ومع أن هذه البرامج تعكس مفهوم ((الدولة المركزية)) الأوروبي الغربي فأنها تعبر عن إحساس الأمير بواجبه استناداً إلى الواجبات الكامنة في الاخلاق الإسلامية.

وقد تبنت قطر إصلاحات دستورية مهمة. في عام 1998 أعلن أمير قطر حمد بن خليفة آل ثاني قراره وضع دستور دائم للبلاد وإنشاء برلمان منتخب وقد ذكر أن الشيخ حمد قال أثناء افتتاحية الدورة الجديدة لمجلس الشورى في نوفمبر 1998 ((لقد قررنا تأليف لجنة من الاختصاصيين لوضع دستور دائم للبلاد من بنوده الرئيسية تأسيس برلمان دائم عن طريق الاقتراع الشعبي المباشر)) وتابع قائلاً أن انتخابات المجلس البلدي المركزي في فبراير 1999 ستجرى بالاقتراع الشعبي المباشر مشيراً إلى أن المواطنين سيمنحون حق الترشح والانتخاب لإنشاء أساس للممارسة الديمقراطية في الحياة السياسية والاجتماعية لكن الأمير لم يصدر إلا في يوليو 1999 مرسوم إنشاء لجنة (32 عضواً يضمون ستة من العائلة الحاكمة ) يقع على عاتقها اعداد دستور دائم للبلاد تمهيداً لإجراء أول انتخابات برلمانية هناك وقد علمت اللجنة في جان فرعية ودام عملها أكثر من سنتين أذ جرت مناقشة ((الصيغة النهائية)) في سبتمبر 2001 ثم خضعت لفحص خبراء عرب استقدموا من الأردن على وجه الخصوص.

يحدد دستور عام 2003 أن نظام الحكم يستند إلى الفصل بين السلطات. ويتولى الأمير ومجلس الوزراء السلطة التنفيذية. ويتولى مجلس الشورى السلطة التشريعية وتمارس المحاكم باسم الأمير السلطة القضائية بصورة مستقلة.

يجوز للأمير إصدار مراسيم لها قوة القانون عندما لا يكون مجلس الشورى منعقداً لكن هذه المراسيم تخضع لموافقة مجلس الشورى الذي يستطيع أن يرفضها أو يردّها لادخال تعديلات عليها بأغلبية ثلثي المجلس عندما ينعقد.

يتكون مجلس الشورى من 45 عضواً يتم انتخاب 30 منهم بالاقتراع العام السري المباشر ويعين الأمير بقية الأعضاء وينتخب مجلس الشورى رئيساً له ونائباً للرئيس. ويجب أن يكون الأعضاء من الجنسية القطرية وألا تقل أعمارهم عن 30 عاماً ولكل عضو من أعضاء المجلس حق اقتراح القوانين إلى اللجنة المختصة في المجلس ويجب إحالة مشاريع القوانين إلى الحكومة لدراستها واعادتها إلى مجلس الشورى في أثناء الدورة نفسها أو في بداية الدورة التالية أن تقترح القوانين ايضاً.وعندما يقر مجلس الشورى قانون ما يرسل إلى الأمير لنيل التصديق عليه وله أن يرده لإعادة دراسته وبعد إعادة مشروع القانون إلى المجلس يمكن إقراره بأغلبية الثلثين وفي هذه الحالة يصدره الأمير لكن يجوز له أن يعلق سريانه عند الضرورة القصوى.

يدرس مجلس الشورى مشروع الميزانية العامة ويجوز له أن يعدله ولا تدخل الميزانية حيز التنفيذ من دون موافقة المجلس وفي حالة عدم اعتماد ميزانية جديدة في بداية السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة ولاعضاء مجلس الشورى توجيه أسئلة استيضاحية إلى رئيس الوزراء ويستطيع ثلث الأعضاء توجيه استجواب.

وعندما أصبح ولي العهد حمد بن خليفة آل ثاني أميراً دخلت قطر في مرحلة ملحوظة من التحرر فالمادتان 44 و45 من الدستور عام 2003 تكفلان حق التجمع وإنشاء الجمعيات بما ينسجم من أحكام القانون غير أن القانون لا يزال يفرض قيوداً على الجمعيات كما أن عليها أن تسجل لدى وزارة الداخلية<sup>8</sup>.

عندما تسلم الأمير السلطة قام على الفور بتوسيع استقلالية الصحافة وحريتها. فرفعت الرقابة الرسمية عن الصحف المحلية وهو ما مهد الطريق أمام نشوء ما أصبح أوسع وسيلة إعلامية انتشاراً في العالم العربي: قناة الجزيرة الفضائية وتتم ممارسة الرقابة الذاتية في العادة لكن هناك قوانين رسمية لمراقبة وسائل الإعلام.

لا توجد أحزاب سياسية في قطر وتعد المعارضة المنظمة غير قانونية. وتنص المادة 45 من الدستور على أن ((حرية تكوين الجمعيات مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون)) وفي مايو 2004 منح القانون رقم 12 لعام 2004 الذي حل مكان القانون رقم 8 لعام 1998 المواطنين حق إنشاء الجمعيات المهنية ومنح قانون اخر العمال حق إنشاء النقابات مع ((الحق في اللجوء إلى الاضراب عندما لا يمكن التوصل إلى تسوية ودية بين الموظفين وأرباب العمل)) وقد أصبح القانونان ساريين في نوفمبر 2004<sup>9</sup>.

ولا تسمح الحكومة بالمظاهرات السياسية غير انها تسمح في الأغلب بالتظاهرات السلمية المناهضة للأعمال التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين. وتشرف وزارة الشؤون الدينية على إنشاء المساجد وأدارة شؤون الدين والتعليم الإسلامي. ولا تسمح الحكومة بنشر الكتابات الدينية غير الإسلامية واستيرادها وتوزيعها.

### ثالثاً: سلطنة عمان

على الرغم من موقع عمان الجغرافي فأنها لم تعد قط عضواً محتملاً في الاتحاد الذي أصبح في وقت لاحق الامارات العربية المتحدة فقد كانت دائماً منفصلة عن جيرانها في الشمال ولم تدخل البتة في اتفاقات مع بريطانيا على غرار الحكام الخليجيين الآخرين ومع أن البريطانيين كانوا على صلة وثيقة بعمان منذ أواسط القرن التاسع عشر- فلم يكن هناك أي التزام رسمي بالدفاع عنها وكانت مشكلة عمان تتعلق بالوحدة الداخلية بدلاً من السيادة على الشؤون الخارجية فقد تواصل الانقسام التاريخي بين الساحل الداخلي والداخل خلال النصف الثاني من القرن الثاني عشر والقسم الأول من القرن العشرين وفاقم التنقيب عن النفط من النزاعات بين المنطقتين وأدى التمرد في ظفار إلى خلع سعيد بن تيمور وبروز ابنه قابوس بن سعيد وقد تمكن الحاكم الجديد الشاب الذي تعلم في بريطانيا من أخماد التمرد بمساعدة أقليمية وليس بريطانية.

في سنة 1970 ازاح قابوس بين سعيد والده عن الحكم وأعلن (بداية حقبة جديدة) وكان حينها دون الثلاثين من العمر ويعيش رهن الإقامة الجبرية الفعلية منذ سنة 1964. استولى السلطان قابوس على السلطة بموافقة البريطانيين لكنه ورث أرضاً بلا دولة. وتضاءل مجال المناورة لديه في ما يتعلق بالبرطانيين إلى الحد الأدنى. ولم تتح له الحملة العسكرية التي انخرط فيها بنفسه في ظفار سوى تخصيص قليل من الوقت لتنمية البلاد في السنوات الأولى من حكمه. كما ان سلطنة عمان لم تتوحد قط تحت سلطة حاكمها طوال القرن العشرين<sup>10</sup>



ومع أن السلطان قابوس رفض إقامة ملكية دستورية وبرلمان منتخب في أوائل السبعينيات فإنه وضع في عام 1975 تنظيم الإدارة والهيئات الحكومية بالمرسوم 26/1975<sup>11</sup> وفي الثمانينيات وأوائل التسعينيات تكون بالتدريج مجلس للشورى لكن دوره لم يتضح تماماً لأن جلساته لم تكن مفتوحة أمام العامة ولأن السلطان كان يختار عضواً واحداً من بين اثنين ينتخبان في كل دائرة انتخابية.

مع ذلك ما من نظام سياسي يمكن ان يتمتع بمتانة نظام السلطان قابوس لو لم يكن لحظي بثقة أو دعم جزء من الشعب الذي يحكمه. فلكي يقبل الجميع بالسلطة المركزية - التي يجسدها السلطان قابوس - في سنة 1970 كان لابد من الابتعاد من النموذج الذي ينظر فيه إلى الشرعية السلطانية الزمنية على انها واحدة من عدة أنواع من الشرعيات قبلية وابطضية...الخ) وفرضها لوصفها الشرعية الأهم والاعتراف بها حكماً على كل ما عداها. وبعد ذلك يجب توسيع القاعدة التقليدية لسلطة (المكونة من حلفاء السلطان) بنسج الروابط الشخصية مع الشعب بحيث لا تعتمد على قوة اجتماعية واحدة. وكان على السلطان قابوس أن يجعل نفسه المرشح الوحيد الجدير بالسلطة والحاكم (الطبيعي) وقد تحقق ذلك عن طريق التعريف الجديد للهوية الجماعية التي جمعت معاً كل المجموعات الاثنية اللغوية الموجودة في الأراضي العمانية. وللقيام بذلك استخدم السلطان قابوس (السلطة المجانسة) للدولة المركزية. وجعل استغلال عوائد النفط المكتشف حديثاً التنمية الاقتصادية والاجتماعية غير المعروفة سابقاً امراً ممكناً قامت فيه الدولة (التي توسعت أراضيها بكل السبل المتاحة) بدور محوري. وبأختصار تركز اهتمام السلطان على جعل العمانيين يعتمدون على الدولة كأفراد في حياتهم اليومية بدلاً من (العصبية) (أو صلة القربى).

وترافق هذا الاتجاه مع العملية الرمزية للاتحاد الوطني من خلال إعادة ابتكار اطر مراجع الهوية في كتابة التاريخ الجديد للدولة حول شخص السلطان وانتشر- بعد ذلك في كل انحاء عمان الحديثة. وهكذا تمكن السلطان قابوس من بناء شرعيته الخاصة عن طريق بناء الدولة العمانية والأمة العمانية<sup>12</sup>.

في عام 1996 كانت عمان اخر بلد في الخليج يعتمد نظاماً اساسياً وقد أصدره السلطان قابوس بالمرسوم 101<sup>13</sup>/1996 وهو ما كون الإطار لنشاط الهيئات الدستورية ويعرف النظام الأساسي السلطنة بأنها دولة مستقلة عربية إسلامية ذات سيادة تامة ويضم لائحة طويلة من الحقوق العامة بما في ذلك كل الحريات المدنية الأساسية ويتضح نقل بعض أفضل منجزات النقاش الثقافي الغربي بشلن حقوق الأساسية في (قانون الحقوق) العماني على الرغم من أن شرط مقتضيات القانون يمكن استخدامه بسهولة لقلب الأمور ويبقى السلطان السلطة العليا في البلاد مع أن مجلس الوزراء هو الهيئة التنفيذية العليا (المادة 44) فإنه يستمد سلطته من السلطان الذي يصدر ايضاً كل قوانين والمراسيم ويصدق عليها (المادة 42) ويوجي ترتيب أبواب النظام الأساسي بأ، مجلس عمان يتولى السلطة التشريعية لكن لم يتم النص على ذلك صراحة ويحدد حكم موجز وصغير مجلس عمان بأنه تتكون من مجلس الشورى ومجلس الدولة تاركاً للقانون تحديد صلاحيات كل من المجلسين مدة ولاية كل منهما وتكرر دورات انعقادهما وقواعدهما الإجرائية بالإضافة إلى تحديد عدد الأعضاء في كل مجلس والشروط التي يجب توافرها فيهم وطرق انتقائهم وتعيينهم ودواعي اعفائهم وغيرها من الأحكام التنظيمية (المادة 58)<sup>14</sup> للوزراء في الحكومة ولا يجوز طرح الثقة بالوزراء فرادى قبل عشرة أيام من الاستجواب واذا سحبت الثقة من الوزير بأغلبية ثلثي الأعضاء يعفى الوزير من منصبه.

يتطلب دستور عام 2003 ان يعين القانون الجهة القانونية المختصة بتحديد دستورية القوانين واللوائح. ووفق الدستور المواطنين القطريون متساوون في الحقوق المدنية والواجبات دون تمييز على أساس العرق أو اللغة أو الدين أو الجنس. ويكفل القانون الخصوصية والحرية الشخصية ويمنع التعذيب.

وتمنح المادتان 44 و45 حق التجمع وتكوين الجمعيات لكل المواطنين وفقاً لأحكام القانون. والمتهم بريء حتى تثبت ادانته ويحق له الحصول على محاكمة عادلة. وتشتمل الحريات المدنية على حق الإقامة وحرية الصحافة والنشر. ويحظر تسليم اللاجئين السياسيين ولايجوز ابعاد أي مواطن. ويطلب الدستور من كل مقيم في البلاد الالتزام بالنظام العام واحترام التقاليد العامة والأعراف. كما يوجد نص في الدستور يضمن الحقوق المدنية<sup>15</sup>.

للأمير ان يدعو إلى تعديل الدستور وكذلك ثلث أعضاء مجلس الشورى. ويقر التعديل بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس ويجب ان يوافق عليه الأمير. ولا يمكن عرض التعديل المرفوض ثانية إلا بعد مرور سنة واحدة على الرفض. ولا يمكن تعديل الأحكام الخاصة بحكم الدولة ووراثته ولا يمكن تعديل اختصاصات الأمير في فترة النيابة عنه. ولا يجوز تعديل إجراء أي تعديل يقيد الحقوق والحريات التي تمنحها الدستور. كما لا يمكن تعديل الدستور قبل مرور عشر سنوات على تاريخ بدء العمل به.

## المطلب الثاني/ بدايات الإصلاح الدستوري في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والبحرين

### أولاً: الإمارات العربية المتحدة

في الثامن عشر- من يوليو 1971 صادق حكام الإمارات الست على الدستور المؤقت وينص الدستور المؤقت للإمارات العربية المتحدة على الفصل بين السلطات كما انه يفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية للاتحاد. يمثل المجلس الأعلى للاتحاد السلطة الاتحادية العليا في المسائل التنفيذية والتشريعية وتتكون السلطة التنفيذية من المجلس الأعلى الاتحادي ومجلس الوزراء والرئاسة.

ويتكون المجلس الأعلى من حكام الإمارات السبع، وينتخب من بين أعضائه رئيساً ونائباً للرئيس لمدة خمس سنوات. وتحدد المادة 150 من الدستور المؤقت المجلس الأعلى للاتحاد بأنه يرسم السياسة العامة والتشريع في شؤون الدولة كافة والتصديق على القوانين الاتحادية والتصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية والموافقة على تعيين رئيس الوزراء والمحكمة العليا وقضاء الاتحاد ويمثل المجلس الوطني الاتحادي السلطة التشريعية الرئيسية بموجب الدستور المؤقت لكن دوره الفعلي في الحكومة محدود في المشورة<sup>16</sup>.

يترك دستور الإمارات العربية المتحدة لعام 1996 لكل من الإمارات السبع المكونة تقديم قواعد الخلافة الرسمية وغير الرسمية وبهذه الطريقة غير المباشرة يمكن أن يتأثر استقرار الاتحاد بصورة خطيرة بكيفية تدبير كل من الأسر الحاكمة السبع شؤونها الداخلية

وتشير الأحداث السابقة بما في ذلك الانقلاب الدموي في إمارة الشارقة في عام 1986 إلى احتمال وجود مشكلة ما. وفي عام 2003 اتخذ الصراع على السلطة داخل الأسرة الحاكمة لرأس الخيمة منعطفاً دراماتيكياً عندما قرر الشيخ صقر حاكم الإمارة أعاء ابنه ولي العهد من منصبه واستبدل بولي العهد المخلوع أحد أخوته الأصغر سناً والتمست الفئات المتنافسة داخل الأسرة الحاكمة لرأس الخيمة الدعم من الأوساط المختلفة في الإمارة نفسها والاتحاد وخارجه فوجه

اللوم إلى ولي العهد المخلوع على تشجيعه المزعوم للمجموعات المناهضة لأمريكا في البلاد ومعارضة الحرب الأمريكية على العراق وبرز مؤيدوه في المقابل مؤهلاته كوطني ومصالح مستشهادين بدعواته العامة إلى منح الحقوق السياسية والمدنية وفي النهاية قلس رد أبو ظبي السريع مخاطر حدوث نزاع طويل وربما ثبط تدخل دول مجاورة.

أبو ظبي بعد وفاة الشيخ زايد رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم أبو ظبي كبرى الإمارات في الاتحاد وأكثرها أهمية في نوفمبر 2004 تولى السلطة نجله الأكبر الشيخ خليفة ولي عهد الإمارة منذ عام 1969 وانتخب حكام الإمارات المكونة للبلاد حاكم أبو ظبي الجديد رئيساً للإمارات مكان ابيه وتم انتقال السلطة بسلاسة ودون أي نزاع كما أفادت التقارير.

بعد تسليم حاكم أبو ظبي الجديد السلطة عين أخاه غير الشقيق محمد والياً للعهد ونائباً لقائد القوات المسلحة الامارتية ورئيساً للمجلس التنفيذي لأبوظبي وبهذه الصفة يكون ولي العهد الجديد رئيس الوزراء الفعلي للإمارة ويدير شؤونها اليومية ويتحكم بمقدراتها المالية ولاشك في أن هذه التعيينات مهمة لأنها تعزز سلطات ولي العهد واشقائه الأربعة المعروفين معاً بأبناء فاطمة الذين يسيطرون على المناصب المهمة في الإمارة.

ويعين حكام الإمارات أعضائه الأربعة لمدة سنتين وفقاً لحصص ثابتة في الدستور تخصص مزيداً من الأعضاء للإمارات الاغناء والأكثر سكاناً<sup>17</sup> ويتم تقسيم قوانين الإمارات العربية المتحدة إلى فئتين رئيسيتين:-

قوانين الاتحاد والمراسيم حيث يرفع مجلس الوزراء الإماراتي مشروع قانون إلى المجلس الوطني الاتحادي لإجراء مناقشات غير ملزمة ثم يسلم القانون إلى الرئيس للحصول على موافقته ثم إلى المجلس الأعلى للاتحاد للتصديق عليه، ويصبح قانوناً اتحادياً عندما يصدره الرئيس.

وتصدر المراسيم بصورة مشتركة بين الرئيس ومجلس الوزراء بين جلسات المجلس الوطني الاتحادي، ويجب ان يثبت المجلس الأعلى للاتحاد المرسوم لكي يبقى صالحاً

### ثانياً: المملكة العربية السعودية

كانت المملكة العربية السعودية ملكية مطلقة في عام 1992 حيث يتولى الملك السلطة النهائية في كل أوجه الحكم وكانت شرعية حكمه تستند إلى دعامين تاريخ آل سعود وتحالفهم السياسي والديني مع آل الشيخ. ولم يكن يقيد الملك أي دستور مكتوب أو مجلس تشريعي أو انتخابات لكن في عام 1992 أصبح الملك فهد أول عاهل سعودي يجمع أنظمة تتعلق بوظائف حكم المملكة برمتها في وثيقة واحدة تدعى النظام الأساسي للحكم. وقد صدرت هذه الوثيقة كمرسوم ملكي وهي تقنن الإجراءات البيروقراطية وتمنع الهيئات الحكومية من اعتقال المواطنين بصورة اعتباطية أو انتهاك خصوصيتهم. على الرغم من أن النظام الأساسي السعودي يفتقر إلى أي نص صريح يكفل الحقوق الأساسية للمواطنين بحرية المعتقد أو التعبير، إنشاء الجمعيات أو المشاركة السياسية. وفي المادة الأولى يعبر بوضوح، أن القرآن وسنة الرسول صلى الله عليه واله وسلم هما دستور الدولة وهو ما يترك مجالاً واسعاً للعمل ((الإداري)) للملك حيث أن الشريعة لا تتعامل على نحو خاص مع معظم المسائل الحكومية.

ويرى كثيرون أن اعتماد نص دستوري لم يكن له تأثير خاص في النظام السياسي السعودي وهو ما يجعله مثلاً على ((الدستورية التجميلية))<sup>18</sup> وعند فتح الحجاز التقى التنظيم التقليدي لوسط شبه الجزيرة العربية بنظام شديد الاختلاف وواجه الملك عبد العزيز تحدي تزويد المنطقة بهياكل حديثة للدولة وتشريع جديد تحت ضغط خارجي من

القوى الإسلامية الكبرى الأخرى ومطالب تدويل الأماكن المقدسة الإسلامية. وتمت المحافظة على الازدواجية داخل المملكة باعتماد الدستور الحجازي لعام 1926 أذ تمت المحافظة عليه طوال هذه الفترة.

تقسم المملكة العربية السعودية إلى 13 منطقة يتولى أمر كل منها أمير. ويعين الملك الأمراء وهم يرفعون إليه تقاريرهم في العادة بصورة مباشرة. وينتمي معظم الحكام إلى أسرة آل سعود أيضاً ويشرف أمير المنطقة على المكاتب المحلية للحكومة المركزية والموظفين البلديين. وفي بعض المحافظات يعقد الأمير مجلساً محلياً لإتاحة المجال أمام الناس للتعبى عن شكاواهم ويعد ذلك أحد الأنماط الرئيسية للمشاركة الشعبية في الحكم المحلي.

وتتمثل الغاية الرئيسية لأمير المنطقة والموظفين التابعين له بأدارة المنطقة بما ينسجم مع السياسة العامة للدولة وأنظمتها. وتشمل مسؤوليات الحاكم الأساسية المحافظة على الأمن العام والنظام والاستقرار وضمان حقوق وحررياتهم في إطار الشرعية والأنظمة الحكومية بالإضافة إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة.

وفي عام 2003 أقر الملك إنشاء مجالس شورى على مستوى البلديات على أن يتم انتخاب نصف المسؤولين في هذه الهيئات بواسطة الاقتراع الشعبي وتم تخصيص إطار زمني من سنة واحدة لوضع ترتيبات الانتخابات ومؤسساتها وأجريت اول انتخابات عام 2005<sup>19</sup>.

ينص النظام الأساسي للمملكة العربية السعودية لعام 1992 على أن ينتقل الحكم عبر أبناء الملك عبد العزيز مؤسس المملكة و((أبناء الأباء)). وثمة نص على الصفتين مؤهلتين إضافيتين إلى جانب النسب يجب على المرشح المقترح أن يكون ((الأصلح)) بين ذرية الملك عبد العزيز ويجب أن يحصل على البيعة وفقاً للتقاليد الراسخة. غير أن النظام الأساسي لا يحدد إجراءات تقرير من هو((الأصلح)) من بين أبناء الملك عبد العزيز وأحفاده ولا يحدد الإجراءات المناسبة لتنفيذ البيعة<sup>20</sup>.

من الصعب استخلاص دلالات من التجربة السابقة. فالناطقون الرسميون يصورون عملية الخلافة بأنها حالة انتقال واضحة للعرش من أخ إلى أخيه لمن الأبناء الباقين على قيد الحياة يتقدمون في السن ويبدو تزايد أعداد أعضاء الجيل الثاني من الأمراء عملية مسببة للشجار والانقسام.

مع ذلك ربما لا يكون الوضع ميؤوساً منه فالنظام لا يواجه خطراً فورياً اذ لا يزال هناك عدد كاف من ورثة الجيل الأول للعرش وربما يمكن أن تواصل الأسرة الملكية السعودية اختيار الملوك وأولياء العرش القادمين من أبناء الملك عبد العزيز المتقدمين في السن. لكن قد يدفع ذلك المملكة إلى فترة من عدم الاستقرار بسبب التغيير المتكرر للملوك. بل قد يولد ذلك تهديدات إضافية لوحدة العائلة الملكية السعودية.

## ثالثاً: دولة البحرين

تستطيع العائلة الحاكمة في البحرين ال خليفة أن تباهي بالطريقة الي أدارت بها شؤونها الداخلية فالخلاف والمنافسة على الموارد وغيرها من أنماط التصارع على السلطة في العقود الثمانية الماضية لم تؤثر في تماسك العائلة. انحصرت نتائج النزاعات العائلية الخارجية في الابتعاد القسري للأبناء المهزومين عن المسرح العام منذ وقوع اخر انقلاب في القصر في عام 1923.

وقد نظمت قواعد رسمية وغير رسمية لنظام الوراثة البكوري المقتصر- على الذكورمسألة الخلافة وقلصت مخاطر حدوث انقلابات في القصر.

ربما قلصت قواعد الخلافة المنفصلة في دستوري عامي 1973 و2002 مخاطر النزاعات المفتوحة على الموارد والمناصب لكنها لم تلغها تماماً. فلا تزال هناك نزاعات بين الفئات المتنافسة لآل خليفة. وضمت الإصلاحات الطموحة التي شرع بها الشيخ حمد ملك البحرين منذ تقلده السلطة في عام 1999 تدابير تعزز وحدة العائلة الحاكمة وتجعل منها السلطة العليا في الدولة لكنها فشلت في تفويض قاعدة سلطة الفئات الأخرى ضمن ال خليفة.

يعد دستور البحرين الأقرب إلى النموذج الكويتي مع انه الأبعد زمنياً عنه. ففي السادس عشر من ديسمبر 1971 أي في اليوم الذي استقلت فيه البحرين رسمياً (حصلت البحرين علمياً على استقلالها في وقت سابق من ذلك العام في الخامس عشر. من أغسطس ) أعلن الشيخ عيسى. بن سلمان أن البلد سيحظى بحكومة دستورية. وبعد ستة أشهر أصدر مرسوماً ينص على انتخاب ممثلين لمجلس تأسيسي- يعهد إليه بوضع مشروع الدستور والتصديق عليه وكان يجب أن يتكون المجلس من اثنين وعشرين مندوباً إلى جانب عشرين عضواً اضافياً يعينهم الأمير وأعضاء مجلس الوزراء الاثني عشر- في ذلك الوقت. وكانت الانتخابات التي أجريت في ديسمبر 1971 أول انتخابات وطنية في تاريخ البحرين غير أن الناخبين اقتصروا على المواطنين البحرينيين الذكور الذين يبلغ عمرهم عشرين سنة أو أكثر.

تلقي طريقة إجراء التعديلات الدستورية في البحرين الضوء على ما يعتقد أنه دور الدساتير في الخليج في الوقت الحاضر ويتبين عند اللقاء نظرة عن قرب أن تفحص الطريقة المتبعة لاصدار الدستور الجديد أكثر فاعلية من تفحص أحكامه. فالقضية الأولى التي تم التعامل معها هي عملية التعديل كما نص عليها الدستور الأول لدولة البحرين المستقلة الذي يعود إلى عام 1973 فلن تعديل الدستور بصورة رسمية تتطلب الأحكام الاصلية لدستور عام 1973 موافقة اغلبية ثلثي أعضاء المجلس وتصديق الأمير لاحقاً (المادة 104)<sup>21</sup>

وتنسجم هذه الطريقة تماماً مع أسلوب الأغلبية المشددة الذي طورته النظرية الدستورية<sup>22</sup> ولكن حل المجلس الوطني في عام 1975 أبرز تحدياً جدياً أمام الأداء الصحيح للإجراء المحدد في المادة 104

عندما ارتقى الشيخ حمد بن عيسى. ال خليفة العرش في عام 1999 كانت الحكومة البحرينية تشهد معارضة حادة سرية وفي الشارع<sup>23</sup> وكان البلد خاضعاً بقانون أمن الدولة لعام 1974 القومي كما كان البلد يخضع لمراقبة مشددة لانتهاكات حقوق الإنسان<sup>24</sup> فدفعت الدعوات إلى إحلال الديمقراطية الأمير إلى تنفيذ خطته للانتقال الدستوري من خلال التعزيز المطرد للمعايير الديمقراطية. غير أن إطلاق بعض السجناء السياسيين لتراخي مراقبة الدولة لأنشطة المواطنين لم يتعامل بصورة مباشرة مع قضية المشاركة السياسية فقد كان دستور عام 1973 لا يزال نافذاً على الرغم من انه لم يعد سارياً فعلياً منذ عام 1975 فلم يؤلف سوى مجلس للشورى لاسترضاء المطالب بالتمثيل.

في خريف عام 2000 وضعت لجنة وطنية عليا مكون من 46 عضواً مشروع ميثاق العمل الوطني وهو إعلان طويل طرح للاستفتاء الشعبي العام الرابع عشر من فبراير 2001 وأطلقت حملة توعية مدنية واسعة في ما يتعلق بالنقاط المحددة في ميثاق العمل الوطني عبر وسائل الإعلام والندوات والاجتماعات العامة في النوادي الاجتماعية والرياضية ونتيجة لذلك نجح ميثاق العمل الوطني حيث أيدته نسبة 98,4% في المئة من الأصوات وبعد عدة أيام على الاستفتاء العام أبطل قانون أمن الدولة وألغيت محكمة أمن الدولة وسرعان ما أنشئت لجنتان لتنفيذ أحكام ميثاق العمل الوطني واتخذت إجراءات أخرى تعباً لذلك وهو ما استتبع ثناءً دولياً من المفوضية الأمم المتحدة العليا لحقوق الإنسان ماري روبنسون على اندفاع البحرين نحو الإصلاح<sup>25</sup> وفي النهاية اعتمد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الذي أصبح ملكاً الآن الدستور الجديد في الرابع عشر من فبراير 2002 ما الإطار القانوني والدستوري لمملكة البحرين اذاً في الوقت الحاضر منذ حل مجلس عام<sup>26</sup> 1975 لم يعد من الممكن النظر إلى الدستور عام 1973 على انه الدستور نافذ تماماً فنظام حكمه لم يعد يعكس الواقع ولم تطبق كثير من أحكامه فعلى سبيل المثال تنص المادة 65 على انه عند حل المجلس الوطني المرسوم أميرياً فإنه ((يجب إجراء الانتخابات في موعد لا يتجاوز شهرين من تاريخ الحل. فإن لم تجر الانتخابات خلال تلك المدة يسترد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ويتجتمع فوراً كأن الحل لم يكن)). لكن في عام 1975 لم يعقب حل المجلس أي من هذه الإجراءات. ومن جهة أخرى يجب ملاحظة ان أي مرسوم كان يذكر انه منسجم مع الدستور عام 1973. لتأكد من هذا التحليل لنلق نظرة على الأبواب 1-3 من النظام الأساسي لعام 1933. فهي شبيهة بصورة مذهلة بالفصول 1-3 من ميثاق العمل الوطني. واذا كانت هذه المبادئ والقيم موجودة وسارية تماماً في دستور عام 1973 فما من حاجة إلى تكرارها بعد ثلاثين عاماً في وثيقة دستورية جديدة. كما تم تقديم دستور 2002 على انه ((دستور الرابع عشر- من فبراير 2002)) لا ((دستور عام 1973 المعدل)) وتظهر الأبواب 1-3 النص نفسه تقريباً الوارد في الدستور القديم على الرغم من ان المقدمة تتحدث عن ((تعديلات)) وعن ((الدستور القائم)).

وجد إصدار دستور عام 2002 المعارضة مخدرة بتدفق المكرمات الملكية. وقد شاركت المعارضة في الانتخابات وهي تقلل من قيمة الأحكام الجديدة في الدستور أو غير قادرة على الرد بصورة ملائمة أو تواجه مصاعب في إعادة تنظيم الاستياء الشعبي بعد مثل هذه الحملة الواسعة. حقق المرشحون الذين تسادتهم تكتلات شيعية غير رسمية (فضلاً عن شخصيات الدينية السنوية) انتصارات كاسحة لكن المشاركة في انتخابات إدارية مرتبطة علناً ((بالمسار الجديد)) اضعفت لاحقاً ادعاءاتهم بافتقار النظام برتمته إلى الشرعية. وقد قدمت كثير من الفرضيات لشرح أسباب هيمنة الإسلاميين أو المرشحين الذين تسادهم المؤسسة الدينية سواء كانوا سنة أم شيعة على الانتخابات وفوزهم بالمقاعد الخمسين كاملة تقريباً. يقول بعض الأشخاص انه منذ تم حل المجلس الوطني لم يكن يوجد لدى البحرينيين أي ممثلين إنشاء جمعيات يكون نشاطها معادياً لنظام المجتمع أو سرياً أو ذا طابع عسكري ولا يوجد في عمان أحزاب قانونية. للحصول على المشاركة العامة في الحكومة من ينتقل السلطان مع كبار الوزراء سنوياً من مكان إلى اخر في عموم البلاد. وفي اثناء هذه الجولات يتفاعل السلطان في المجالس العامة مع المواطنين ويستمع إلى طلباتهم الشخصية ومظالمهم. وثمة قليل من المنظمات غير الحكومية الناشطة في عمان. يمكن قانون الصحف والمطبوعات لعام 1984 الحكومة من مراقبة المطبوعات اذا كانت مسيئة من الناحية السياسية أو الثقافية أو الجنسية. وتملك الدولة أيضاً شركات الإذاعة والتلفزة المحلية وتشرف وزارة الإعلام على راديو وتلفزيون عمان. ولا يسمح بالبث الإذاعي أو التلفزيوني الخاص لكن يسمح بأطباق استقبال التلفزيونات الفضائية. ويحظر القانون العماني على الافراد أو وسائل الإعلام انتقاد السلطان. وتشرف

الحكومة على شركات الراديو والتلفزة المحلية ولا تسمح لإنشاء شركات إذاعية أو تلفزيونية خاصة. ولا تنشر وسائل الإعلام العمانية أي مواد مثيرة للخلاف السياسي. غير ان توافر أطباق استقبال الأقمار الاصطناعية جعل المعلومات الأجنبية المذاعة متاحة أمام الجمهور.

### المبحث الثاني / مؤشرات الإصلاح الدستوري في دول الخليج العربي واثاره

في هذا المبحث من الدراسة يمكن تقديم أفكار عن مؤشرات الإصلاح الدستوري في دول الخليج العربي تقوم على أساس التحول التدريجي من ملكيات مطلقة إلى ملكيات دستورية تحفظ وحدة وتماسك بنية هذه الدول في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال مطلبين رئيسين يتضمن المطلب الأول تشكيل المؤسسات الدستورية في دول خليج العربي أما المطلب الثاني فيتضمن الانتخابات والمشاركة السياسية.

### المطلب الأول/ تشكيل المؤسسات الدستورية في دول خليج العربي

بدأت دول الخليج إعادة ترتيب أولويات الحكم في دولها وذلك عبر الية الحكم الدستور لا الحكم الفردي أو الأسري وذلك من اجل إضفاء الشرعية على هذه الأسر في الحكم بعد ان أصبحت مهدده بفعل العوامل الداخلية والخارجية بالرجوع إلى الشعوب هذه الدول التي هي مصدر الشرعية ومصدر السلطة.

أما عن أهم المؤسسات السياسية في دول الخليج العربي فيتم توضيحها من خلال:

- 1- المؤسسات الدستورية في كل من دولة الكويت ودولة قطر وسلطنة عمان
- 2- المؤسسات الدستورية في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة المملكة العربية السعودية ودولة البحرين

أولاً: دولة الكويت: بدأت تتضح ملامح نظام الحكم في دولة الكويت بعد اصدار دستور عام 1962 حيث اشار هذا الدستور إلى السلطات الثلاث واختصاصات كلا منهما.

### 1- السلطة التشريعية

يقوم نظام الحكم في دولة الكويت على أساس الفصل بين السلطات مع تعاونها وفقاً لأحكام الدستور، ولا يجوز لأي سلطة منها النزول عن كل أو بعض اختصاصاتها المنصوص عليها في الدستور<sup>27</sup>، وبذلك تكون الكويت قد اختارت نظاماً يجمع ما بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي. مع أرجحية للنظام الرئاسي<sup>28</sup>، وعند دراسة النظام السياسي الكويتي نجد أن الدستور يأخذ اصلاً بالنظام البرلماني، ولكنه أيضاً يتبنى معه المظاهر التي تدعو إلى تقريبه جزئياً من النظام الرئاسي<sup>29</sup> ومن بين هذه المظاهر:-

1- وفقاً للمادة ( 56 ) من الدستور الكويتي يجوز ان يكون الوزير من ابيين أعضاء مجلس الأمة أو من خارج المجلس.

2- وفقاً للمادة (98) من الدستور الكويتي، الوزارة المكلفة لا تحتاج إلى منح الثقة من مجلس الأمة على برنامج سياسي، بل تستأنس الحكومة بملاحظات مجلس الأمة على برنامجها السياسي، بمعنى أن هذه المادة الدستوري لا تلزم الحكومة بالأخذ بملاحظات مجلس الأمة التي تبديها على برنامجها السياسي.

3- لا يملك مجلس الأمة طرح الثقة بالحكومة، واستعاض الدستور عن ذلك بتقرير عدم امكان المجلس ( البرلمان ) التعاون مع رئيس مجلس الوزراء وفقاً للمادة ( 102 ) .<sup>30</sup>

4- ثنائية السلطة التشريعية بين مجلس الأمة وأمير البلاد وفقاً للمادة (51) من الدستور الكويتي<sup>31</sup>.

لقد أوضح الدستور الكويتي القواعد التي تنظم عمل السلطة التشريعية ووظيفتها وهي:-

أ- الأمير

يبين الدستور الكويتي الوظائف التشريعية للأمير وتتلخص هذه الوظائف بالتالي:-

- اقتراح القوانين: للأمير حق اقتراح القوانين وذلك حسب ( المادة 65 ) من الدستور الكويتي والتي بموجبها منح هذا الحق<sup>32</sup>.

- التصديق على القوانين واصدارها: منح الدستور الكويتي الأمير حق التصديق على القوانين، بموجب منطوق المادة (65) من الدستور هو نتيجة توافق ارادة الأمير ومجلس الأمة<sup>33</sup>.

- الاعتراض: نصت المادة (66) من الدستور أن يكون طلب إعادة النظر في مشروع القانون بمرسوم، فاذا قرره مجلس الأمة بموافقة ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس، صدق عليه الأمير وأصدره خلال ثلاثين يوماً من إبلاغه اياه.

- اصدار المراسيم بقوانين: منح الدستور الكويتي أمير البلاد الحق في اصدار مراسيم لها قوة القانون وذلك في الحالات التي توجب الأسراع ولا تحمل التأخير.

ب- مجلس الأمة

مجلس الأمة هو الهيئة التشريعية في الكويت. ويضم هذا المجلس 66 عضواً، 50 منهم منتخبون لمدة اربع سنوات و 16 عضواً من الزوراء الذي يعينهم الأمير ويحصلون على عضوية مجلس الأمة بحكم منصبهم الوزاري.

## 2- السلطة التنفيذية

أ- الأمير

حصر الدستور الكويتي لسنة 1962 منصب أمير البلاد في (ذرية المغفور له مبارك الصباح)، رأس الأسرة الحاكمة لكنه أخذ بنظام البيعة الذي عرفه الفكر السياسي الإسلامي<sup>34</sup>.

وقد الزم الدستور الكويتي أمير البلاد عقب توليه المنصب ان يزكي أحد أبناء البيت الحاكم لمنصب ولاية العهد، على ان يقوم البرلمان بمبايعته من يزكيه الأمير يكون التعين في أحد الاسلوين اما تقليدي وراثي أو حديث معاصر يقوم على الدستور وفي الحالتين يجب ان يتم اختيار ولي العهد في خلال سنة على الأكثر من توليه الأمير، ولا شك أن هذه الطريق تفسح للبرلمان مجالاً أوسع في خصوص اختيار رئيس الدولة<sup>35</sup>

ب-الحكومة (مجلس الوزراء)

الحكومة وحسب الدستور الكويتي تضم رئيس مجلس الوزراء والوزراء، فضلاً هذين العنصرين عنصر- ثالث، هو مجلس الوزراء الذي يشترك فيه رئيس الوزراء والوزراء جميعاً<sup>36</sup> رئيس مجلس الوزراء: نصت المادة (56) من الدستور الكويتي على انه ( يعين الأمير ريس مجلس الوزراء بعد المشاورات التقليدية ويعفيه من منصبه كما يعين الوزراء ويعفيهم



من مناصبهم بناء على ترشيح رئيس مجلس الوزراء، ويكون تعيين الوزراء من أعضاء مجلس الأمة ومن غيرهم، ولا يزيد عدد الوزراء جميعاً على ثلث أعضاء مجلس الأمة<sup>37</sup>.

### 3- السلطة القضائية

شدد الدستور الكويتي استقلال القضاء وخاصة فيما يتعلق بالفصل في المنازعات واصدار الأحكام والعقوبات. ان استقلال يعني أولاً، ان الهيكل القضائي هو الذي يقرر الحكم مستقلاً عن اي ضغط سواء أكان ذلك من السلطة التشريعية أم السلطة التنفيذية على حد سواء، بالرغم من أنه وثيق الصلة والذي يربط القضاء بهاتين السلطتين<sup>38</sup>

وينقسم القضاء في دولة الكويت على عدة أنواع وهي:

أ- القضاء العادي

ب- القضاء الإداري

ت- القضاء الدستوري

ث- القضاء العرفي

ج- القضاء العسكري

#### ثانياً: دولة قطر

صدر اول نظام سياسي مؤقت للحكم في قطر في عام 1970 وبتاريخ 19 ابريل 1972 صدر النظام الأساسي المؤقت المعدل. وقد صدرت بعض القرارات الأميرية خلال عامي 1995 و1996 بتعديل بعض الأحكام الواردة في النظام الأساسي فيما يتعلق بنظام وطريقة توارث الحكم في الدولة ومجلس الوزراء ومجلس الشورى والقضاء وفي 8 يونيو 2004 صدر الدستور الدائم لدولة قطر متضمناً المبادئ الجوهرية لسياسة الدولة وتنظيم سلطاتها ونظام الحكم فيها ووضع الدعائم الأساسية لبناء المجتمع وتعزيز المشاركة الشعبية وضمان الحقوق والحريات للمواطنين كافة واهم ما تضمنه الدستور فيما يتعلق بتنظيم السلطات المادة 60 يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونهم ومن أهم هذه السلطات:

#### 1- السلطة التشريعية

يتولاها مجلس الشورى على الوجه المبين في هذا الدستور(المادة 61) وقد وضع الدستور عدد أعضاء المجلس واختصاصاته وشروط العضوية ومدة العضوية والحصانة التي يتمتع بها وطريقة حل المجلس والمكافئات التي يحصل عليها وذلك في المواد (76-116) من الدستور القطري<sup>39</sup>

#### 2- السلطة التنفيذية

يتولاها الأمير ويعاونه في ذلك مجلس الوزراء على الوجه المبين في هذا الدستور(المادة 62) وقد وضع الدستور سلطات الأمير في المواد (64 - 75) من الدستور اما فيما يتعلق بالوزارة فقد وضع الدستور ذلك في الفصل الرابع فيما يتعلق بالسلطة التنفيذية من حيث شروط الترشيح للوزارة واختصاصات السلطة التنفيذية وتنفيذ السياسة العامة للحكومة في المواد (117- 128) من الدستور القطري<sup>40</sup>

## 3- السلطة القضائية

فقد أوضح الدستور ذلك في الفصل الخامس فيما يتعلق بأستقلالية السلطة القضائية والمحاكم وأنواعها ودرجاتها وجلساتها وطريقة عزل وتعيين القضاة والجهة المنوط بها على حسن سير المحاكم والأجهزة المعونة لها والجهة المختصة بالفصل في المنازعات الإدارية والمنازعات المتعلقة بدستورية القوانين واللوائح المواد (129-140) من الدستور القطري<sup>41</sup>

## ثالثاً: دولة عمان

بعد تولى هيثم من طارق تم الغاء المرسوم السلطاني رقم (96/101). (2011/99) وأصدر النظام الأساسي لدولة عمان بالمرسوم رقم 6 / 2021 الذي تكون من 98 مادة<sup>42</sup> كذلك قام بإصدار قانون مجلس عمان بالمرسوم السلطاني رقم 7 / 2021 قانون مجلس عمان انسجماً مع عمان 2040 وكذلك قام بإصدار المرسوم السلطاني رقم (14 / 22) بتعديل بعض أحكام نظام الجهاز الإداري لدولة.

وقد أوضح المرسوم رقم 6 / 2021 النظام الأساسي للدولة واهم المؤسسات الدستورية

## 1- السلطة التنفيذية

نظام الحكم سلطاني ورأى من الذكور من ذرية السلطان تركي بن سعيد بن سلطان كما أشارت إلى ذلك المادة الخامسة من هذا النظام وقد حددت المواد من 5-10 كيفية انتقال ولاية الحكم والسن القانونية وكذلك ولاية العهد واليمين الدستوري. وتتكون السلطة التنفيذية:

أ- رئيس الدولة: كما أشارت إلى ذلك المادة 48 من الدستور السلطان رئيس الدولة والممثل الاسمي لها والقائد الأعلى وهو رمز الوحدة الوطنية والساخر على رعايتها وحمايتها وقد حددت المادة 49 مهام وصلاحيات رئيس الدولة  
ب- مجلس الوزراء: هو الهيئة المنوط بها تنفيذ السياسة العامة للدولة ويتولى العديد من المهام التي حددها الدستور<sup>43</sup> وقد حددت المواد (62-55) مهام مجلس النواب ونوابه والوزراء والمسؤولية والشروط الخاصة بتوليهم هذه المناصب وكذلك المخصصات

## 2- السلطة التشريعية

تتكون السلطة التشريعية في مجلس عمان كما اشارت في ذلك 68 من الدستور الصادر 2011/1/12 ويتكون مجلس عمان من مجلس الدولة ومجلس الشورى وقد حددت المواد (69،70،71،72) طريقة تكوين مجلس الدولة ومجلس الشورى من حيث تعيينهم واختصاصاتهم.

## 3- السلطة القضائية

أوضح الدستور العماني الصادر عام 2021 السلطة القضائية في الباب السادس الفصل الأول لان سيادة القانون أساس الحكم في الدولة وشرف القضاء ونزاهة القضاء وعدله ضمان للحقوق والحريات لقد حددت المواد (76-86) أنواع القضاء وجلسات المحاكم والجهة القضائية التي تختص في الفصل بالمنازعات المتعلقة بمدى تطابق القوانين والإجراءات التي لها قوة القانون والمراسيم القانونية واللوائح مع النظام الأساسي للدولة<sup>44</sup>

#### رابعاً: دولة الإمارات العربية المتحدة

منذ نشأت دولة الإمارات العربية المتحدة في 2 ديسمبر 1971 قامت بوضع دستور مؤقت لها تطور إلى دستور دائم في عام 1996 ويمثل هذا الدستور وثيقة وطنية تبين القواعد الأساسية لتنظيم السياسي في الدولة، والاختصاصات التشريعية والتنفيذية والقضائية والدولية بين الاتحاد والإمارات الأعضاء فيها

اما عن أهم النصوص المتعلقة بالسلطات الاتحادية

تنص المادة (45) من دستور دولة الإمارات على ما يلي:

تتكون السلطات الاتحادية من:

- المجلس الأعلى للاتحاد
- رئيس الاتحاد ونائبه
- مجلس الوطني الاتحادي
- القضاء الاتحادي

كما تنص المواد 46-109 من الدستور على مزيد من الأحكام التي تتعلق بأدوار ومهام وصلاحيات كل من

السلطات الاتحادية<sup>45</sup>

#### النصوص المتعلقة بالامارات العربية المتحدة الأعضاء في الاتحاد

يتصف دستور دولة الإمارات بالمرونة ويتيح للإمارات الأعضاء ممارسة السلطات في المسائل معينة تنص المادة (116) من الدستور على ان تتولى الإمارات الأعضاء جميع السلطات التي لم تفوض للحكومة الاتحادية بموجب هذا الدستور، كما تشارك الإمارات الأعضاء في بناء الاتحاد وتستفيد من وجوده وخدماته وحمايته.

#### أما عن توزيع الاختصاصات التشريعية والتنفيذية والدولية بين حكومة الاتحاد والإمارات الأعضاء

رسم الدستور الإماراتي أطر التعاون بين الحكومة الاتحادية والإمارات الأعضاء في الاتحاد تنص المادة 122 من الدستور باختصاص الإمارات الأعضاء في كل ما لا تنفرد به السلطات الاتحادية من حيث سلطتي التشريع والتنفيذ المنصوص عليهما في المادتين 120 و121

تجيز المادة 123 من الدستور الإمارات الأعضاء في الاتحاد عقد اتفاقيات محدودة ذات طبيعة إدارية ومحلية مع دول المجاورة بشرط أن لا تتعارض هذه الاتفاقيات مع مصالح الاتحاد ولا القوانين الاتحادية (وذلك استثناء على الوارد في المادة 120 بند 1 )

كما توجب المادة 124 على السلطات الاتحادية المختصة استطلاع رأي الإمارة مسبقاً قبل أبرام أية معاهدة أو اتفاقية دولية وعند الخلاف يعرض الأمر على المحكمة الاتحادية العليا للبت منه

#### خامساً: المملكة العربية السعودية

شهدت المملكة العربية السعودية وخاصة بعد هجمات الحادي عشر- من سبتمبر 2001 على صعيد قضايا الإصلاح السياسي والدستور كان من نتائجها ادخال تعديلات على النظام الأساسي للحكم وتنشيط مؤسسات المجتمع

المدني وإجراء انتخابات بلدية هي الأولى في تاريخ المملكة العربية السعودية وزيادة اهتمام بحقوق المرأة ودورها في المجتمع وإعطاء مساحة واسعة للحراك السياسي والاجتماعي في المملكة

أما عن سلطات الدولة التي نص عليها الدستور فهي تتكون من السلطة التنفيذية والسلطة التنظيمية والسلطة القضائية<sup>46</sup> وتتعاون هذه السلطات في أداء وظائفها، وفقاً لهذا النظام والملك ومرجع هذه السلطات

1- السلطة التنفيذية: الملك هو رئيس مجلس الوزراء ويعاونه في أداء مهامه مجلس الوزراء وذلك وفقاً لأحكام هذا النظام وغيره من الأنظمة ويبين نظام مجلس الوزراء صلاحيات المجلس فيما يتعلق بالشؤون الداخلية والخارجية وتنظيم الأجهزة الحكومية والتنسيق بينهما كما يبين الشروط اللازمة لتوافرها في الوزراء وصلاحياتهم وأسلوب مساءلتهم وكافة شؤونهم ويعدل نظام مجلس الوزراء واختصاصته وفقاً لهذا النظام.

أما عن أهم صلاحياته:-

أ- يعين الملك نواب رئيس مجلس الوزراء ووزراء الأعضاء بمجلس الوزراء ويعفيهم بأمر ملكي  
ب- يعتبر نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء الأعضاء بمجلس الوزراء مسؤولين بالتضامن أمام الملك عن تطبيق الشريعة الإسلامية والأنظمة والسياسة العامة للدولة

ت- للملك حل مجلس الوزراء وإعادة تكوينه وكذلك يعين الملك من مرتبة الوزراء ونواب الوزراء ومن في المرتبة الممتازة ويعفيهم من مناصبهم بأمر ملكي وذلك وفقاً لما يبينه النظام ويعتبر الوزراء ورؤساء المصالح المستقلة مسؤولين أمام رئيس مجلس الوزراء عن الوزارات ومصالح التي يرأسونها<sup>47</sup>

#### سادساً: دولة البحرين

أصدر أمير دولة البحرين حمد بن عيسى- ال خليفة دستور البحرين بتاريخ 14 شباط 2002 متضمن بعض التعديلات على الدساتير السابقة رغبة منه إقامة نظام سياسي يعكس الإرادة المباشرة بين الملك والشعب وقد تضمن الدستور أهم السلطات الدستورية في مملكة البحرين حيث أشارت المادة 33 من الدستور بأن الملك رأس الدولة والممثل الاسمي لها وهو الحامي الأمين لدين والوطن ورمز الوحدة الوطنية وحددت هذه المادة سلطات الملك كذلك حددت المواد (34-43) الصلاحيات الأخرى للملك وأهم المؤسسات الدستورية في البحرين هي:

1- السلطة التنفيذية: مجلس الوزراء/ الوزراء: يؤلف من مجلس الوزراء وعدد من الوزراء المادة (44) من الدستور وقد حددت المواد (45-50) شروط من يلي الوزارة وأهم اختصاصاته<sup>48</sup>

2- السلطة التشريعية: المجلس الوطني: يتألف المجلس الوطني من مجلسين: مجلس الشورى ومجلس النواب تضمن المواد (52-55) عدد أعضاء مجلس الشورى وشروط الترشيح ومدة العضوية وموعد اجتماع مجلس الشورى أما فيما يتعلق في مجلس النواب فقد حددت المواد (56-59) أيضاً شروط الترشيح ومدة العضوية وصلاحياته وقد أشار الدستور إلى أحكام مشتركة للمجلسين في المواد (70-100) كذلك أشار إلى أحكام خاصة بانعقاد المجلس الوطني بمادة (101-103)

3- السلطة القضائية: حددت المواد (104-106) الأحكام الخاصة بالسلطة القضائية

## المطلب الثاني/ الانتخابات والمشاركة السياسية في دول الخليج العربي

في هذا المبحث من الدراسة يتم تناول أهم الانتخابات التشريعية والبلدية التي جرت في دول الخليج العربي والتي شكلت منعطفاً مهماً نحو تحقيق الديمقراطية وبناء المؤسسات الدستورية الراسخة ونشر ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان والتداول السلمي للسلطة مما يعزز من شرعية هذه الأنظمة وبقائها في السلطة وكذلك يحسن من مكانتها الإقليمية والدولية.

### 1- دولة الكويت

تأسس مجلس الأمة بالكويت في 23 يناير 1963 حيث أول انتخابات وبلغ عدد المرشحين لعضويته 205 مرشحين وفي ذات العام تم افتتاح المجلس عن طريق خطاب دستوري من الشيخ عبد الله السالم الصباح في 29 يناير 1963

وصل عدد الناخبين في أول انتخابات للمجلس 11.288 مواطناً بنسبة 90 بالمائة وخاض الانتخابات 73 مرشحاً من البرلمان الكويتي بعده محطات فارقة منذ تأسيسه شهد خلالها العديد من الازمات السياسية أدت بعضها إلى حله لمرات عديدة بلغت عشر- كان أولهم عام 2011 وآخرها عام 2022 ويتقرر حل المجلس في العادة بمرسوم أميري أو حكم قضائي وجرى حل المجلس 6 مرات في عهد الراحل الشيخ صباح الأحمد بينما كان الحل الأخير في أغسطس الماضي ويعتبر الأول منذ تولي الشيخ نواف الأحمد الصباح حكم البلاد في 29 سبتمبر/ أيلول 2020.

وإذا تقرر حل المجلس تقام الانتخابات الجديدة في مدة زمنية لا تتعدى شهرين من إعلان حله ويمكن للمجلس أن يعود لعمله مره أخرى بكل صلاحياته الدستورية في حال تعذر إجراء الانتخابات الجديدة في مواعيدها المحددة. انتخابات مجلس الأمة 2022 هي الانتخابات البرلمانية التاسعة في 18 أغسطس 2022 أصدرت الحكومة الكويتية مرسومين ضرورة الأول يقضي- بالتصويت اعتماداً على العنوان في البطاقة المدنية وذلك للحد من جريمة نقل الأصوات والتلاعب في سجلات الناخبين والمرسوم الاخر يقضي بإضافة 19 منطقة جديدة إلى الدوائر الانتخابية الخمس وبلغ مجموع عدد الأشخاص المحققين لشروط الانتخابات في هذه الانتخابات 795،911 ناخباً موزعة على 123 مدرسة وبلغ عدد اللجان 759 وبلغت نسبة التغير في مقاعد البرلمان 54 بالمائة مقارنة بالبرلمان السابق، حيث خسر- عشرين نائباً سابقاً مقاعدهم بينهم ثلاثة من الوزراء السابقين وشاركت في هذه الانتخابات شخصيات معارضة وتيارات سياسية قاطعة الاقتراع منذ عقد متهمة السلطات التنفيذية بالتأثير على عمل البرلمان وقد نجحت المعارضة الكويتية في الفوز في الانتخابات التشريعية هذه بالحصول على 30 مقعد من اصل 50 وقد حصل احمد السعدون الرئيس الأسبق للبرلمان على اعلى نسبة تصويت زادت عن 12 الف صوت بعد مقاطعة للانتخابات استمر 10 سنوات<sup>49</sup> وقد اظهرت النتائج فوز أو عودة العنصر النسوي إلى قاعة البرلمان الكويتي والفوز بمقعدين<sup>50</sup>

### 2- سلطنة عمان

في عام 1981 أنشئ مجلس استشاري ذات صلاحيات محدودة وكان يبلغ عدد اعضاءه (43) عضواً ثم تم زيادة عدد اعضاءه إلى (55) عضواً في عام 1983 وفي عام 1990 تم إنشاء مجلس الشورى وفي عام 1996 تم إنشاء مجلس عمان بموجب المرسوم (101/96) الذي استحدث مجلساً جديداً إلى مجلس الشورى أطلق عليه مجلس الدولة فتبنت سلطنة عمان بذلك نظام المجلسين الذي أطلق عليه مجلس عمان ويتكون من مجلسين الدولة والشورى وقد احوالت

المادة 58 من النظام الأساسي للدولة اختصاصات كل منهما ومدة ونظام عمله وعدد أعضائه<sup>51</sup> وقد شهد مجلس الشورى العماني منذ تأسيسه في عام 1991 العديد من الدورات الانتخابية

أ- الدورة الانتخابية الأولى (1991-1994)م

ب- الدورة الانتخابية الثانية (1994-1997)م وقد شهدت هذه الدورة منح المرأة العمانية حقي الانتخاب والترشيح

ت- الدورة الانتخابية الثالثة (1997-2000)م

ث- الدورة الانتخابية الرابعة (2000-2003)م كما تميزت هذه الدورة بارتفاع نسبة مشاركة المرأة في العملية

الانتخابية والتي وصلت إلى (30%)

ج- الدورة الانتخابية الخامسة (2003-2007)م وقد سبق افتتاح الدورة صدور المرسوم السلطاني رقم

(2003/74)م بأدخال تعديلات على نظام مجلسي الدولة والشورى ثم المرسوم السلطاني (2004/71)م والتي تضمنت

ثلاثة جوانب رئيسية منها زيادة مدة عضوية المجلس إلى أربع سنوات بدلا من ثلاث سنوات وتوسيع صلاحيات

المجلس في مجالات مراجعة القوانين والمشاركة في اعداد مشروعات الخطط التنموية والعمل بأدوار الانعقاد السنوية

التي يجب ان تمتد إلى ثمانية اشهر على الأقل

ح- الدورة الانتخابية السادسة (2007-2011)م وقد بلغت نسبة التصويت في هذه الدورة إلى 63%

خ- الدورة الانتخابية السابعة (2011-2014)م تميزت هذه الدورة بمشاركة واسعة بعد الاحتجاجات التي شهدتها

سلطنة عمان نتيجة استشراف الفساد وارتفاع الأجور كما تميزت هذه الدورة الانتخابية باستخدام التصويت الالكتروني

بالبطاقة الشخصية

د- الدورة الانتخابية الثامنة (2015-2018)م تمت هذه الانتخابات يوم الاحد الموافق 25 أكتوبر 2015 بلغ عدد

المرشحين 674 مرشحاً بينهم 21 امرأة وقد تراجعت نسبة مشاركة المرأة في السلطة التشريعية حيث حصلت على مقعد

واحد<sup>52</sup>

## انتخابات عام 2019

أدلى الناخبون العمانيون بأصواتهم لانتخاب 86 عضواً سيمثلونهم في عضوية المجلس للفترة التاسعة (2019-

2023 ) حيث بلغ عدد المرشحين 637 بينهم 40 امرأة

وبلغ عدد الناخبين المسجلين في السجل الانتخابي للفترة التاسعة 713 الفا و335 ناخبا من بينهم 337 الف

و534 ناخبة والمراكز 110 موزعة في 61 ولاية وصوت الناخبون عبر 994 جهاز تصويت الكتروني

بدأ الناخبون العمانيون منذ الصباح الباكر الادلاء بأصواتهم لانتخاب 86 عضواً سيمثلونهم في عضوية مجلس

الشورى للفترة التاسعة حيث بلغ عدد المرشحين 637 منهم 597 مرشحا و40 مرشحة واستقبلت المراكز الانتخابية

البالغ عددها 110 وبلغ عدد الناخبين المسجلين في السجل الانتخابي للفترة التاسعة 713335 ناخبا وناخبة<sup>53</sup>.

ويحق لمجلس الشورى العماني اقتراح مشاريع قوانين وتعديل أخرى ودراسة خطط التنمية والميزانية والاتفاقيات

واستجواب وزراء الخدمات ورفع ما يتوصل إليه الاستجواب للسلطان

### 3-الإمارات

أقيمت الانتخابات الأولى للمجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر 2006 وذلك وفقاً لقرار رقم (3) لسنة 2006 الصادر عن الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان وبناء على قرار المجلس الأعلى للاتحاد رقم (4) لسنة 2006 الذي حدد طريقة اختيار ممثلي دولة الإمارات في المجلس الوطني الاتحادي<sup>54</sup>

#### الانتخابات الثانية للمجلس الوطني الاتحادي – عام 2011

تمثل انتخابات المجلس الوطني الاتحادي التي جرت في يوم 24 من سبتمبر 2011 م التجربة الثانية وإحدى المراحل المهمة في برنامج التمكين السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة وتم فيها زيادة كبيرة لشريحة المواطنين المشاركين في اختيار ممثليهم في المجلس الوطني الاتحادي

#### ملامح انتخابات المجلس الوطني –2011

- بلغ عدد أعضاء الهيئات الانتخابية (135,308) عضواً
- بلغ العدد الأولي للمرشحين (469) من بينهم 85 مرشحة

#### الانتخابات الثالثة 2015

وهي العملية الانتخابية الاحداث التي بدأت في سبتمبر من العام 2015 في سفارات الدولة في الخارج تلاها عملية التصويت المبكر والذي تم للمرة الأولى في الدولة وصولاً ليوم الانتخاب في يوم 3 أكتوبر.

#### ملامح العملية الانتخابية 2015

- بلغ عدد أعضاء الهيئات الانتخابية نحو 224 الف ناخباً
- بلغ عدد الناخبين المشاركين 79 الف و157 ناخباً بلغ عدد المرشحين في السباق الانتخابي 330 مرشحاً

#### انتخابات المجلس الوطني الاتحادي 2019

شهدت انتخابات 2019 زيادة 48.5% في عدد المصوتين مقارنة مع الدورة الثالثة وهو ما يبرز حرص المواطن على المساهمة بفاعلية في عملية صنع القرار والارتقاء بالعمل البرلماني في دولة الإمارات صوت في هذه الدورة 117592 ناخباً وناخبة وبنسبة تصويت وصلت إلى 34.82% وذلك من إجمالي عدد الهيئات الانتخابية التي ضمت 337738 عضواً في حين شهدت انتخابات 2015 مشاركة 79157 ناخب وناخبة من إجمالي عدد أعضاء الهيئات الانتخابية الذي وصل إلى 224.281 ناخباً

مع المقارنة الكبير وغير المسبوق الذي حظيت به الدورة الرابعة التي شهدت زيادة 48.5% في عدد المصوتين مقارنة مع الدورة الثالثة يبرز حرص المواطن على المساهمة بفاعلية في عملية صنع القرار والارتقاء بالعمل البرلماني في دولة الإمارات حيث صوت في هذه الدورة 117592 ناخباً وناخبة وبنسبة تصويت وصلت إلى 34.81% وذلك من إجمالي عدد الهيئات الانتخابية التي ضمت 337738 عضواً في حين شهدت انتخابات 2015 مشاركة 79157 ناخب وناخبة من إجمالي عدد أعضاء الهيئات الانتخابية الذي وصل إلى 224.281 ناخباً وناخبة<sup>55</sup>

#### 4- البحرين

##### الانتخابات البرلمانية لعام 1973

جرت الانتخابات البرلمانية الأولى من نوعها في البحرين في ديسمبر 1973 تم انتخاب ثلاثين عضواً في المجلس الوطني من خلال امتياز يقتصر على المواطنين الذكور أصبح 14 وزيراً من الحكومة أعضاء في المجلس الوطني ليصل مجموع أعضائه إلى 44 عضواً.

##### الانتخابات البرلمانية لعام 2002

قاطعت الانتخابات جمعيات جمعية الوفاق الوطني الإسلامي وجمعية العمل الوطني الديمقراطية وجمعية التجمع القومي الديمقراطية وجمعية العمل الإسلامي زعموا أن دستور 2002 يعطي الكثير من السلطة للمشرعين غير منتخبين في مجلس الشورى وطالبوا بأصلاح الدستور.

##### الانتخابات البرلمانية لعام 2006

مع دخول الوفاق الساحة السياسية بعد مقاطعة انتخابات 2002 أثار المرشحين المتنافسين الانتباه إلى جدول أعمالهم وخاصة علاقتهم بأعلى هيئة دينية شيعية في البحرين المجلس العلمي ادعى العديد من المرشحين أنهم كانوا يجبرون على الانسحاب بما في ذلك جاسم عبد العال من كتلة الاقتصاديون من قبل رجال الدين المؤثرين الذين وجهوا في تجمعاتهم الناخبين على انتخاب أعضاء جمعية الوفاق الموصوفين بالقائمة الإيمانية

جمعية العمل الإسلامي الشيعية المقربة من التيار الشيرازي كانت الأكثر انتقاداً للمجلس العلمي حينما صرح رئيسها الشيخ محمد علي محفوظ قائلاً: (( ينبغي للمجلس العلمي ان لايملي على الناس مرشحيهم وينبغي أن يسمح لهم باختيار المرشح الأكفأ حسب وجهة نظرهم الشخصية وبأنهم يريدون تحويل المجلس إلى مضلة حزبية نحن في كثير من الأحيان نلوم الحكومة على تعيين 40 عضواً في مجلس الشورى ولكن نحن نفضل نفس الشيء باختطاف حق الشعب في خياراتهم بأنفسهم ))

##### الانتخابات البرلمانية لعام 2010

حزب المعارضة الرئيسي- حركة حق وعدة أحزاب معارضة أخرى حدثت أعمال شغب بعدها تم القبض على العديد من الناطقين باسم المعارضة بعد أن تحدثوا عن قضايا حقوق الإنسان في البحرين قال الأمين العام لجمعية الوفاق علي سلمان أن الحكومة يجب أن تكون مشتركة مع الشعب في تصريح اعتبر تحد واضح لأسرة ال خليفة الحاكمة.

##### انتخابات البحرين عام 2014

اكتسبت انتخابات مجلس النواب البحريني 2014 أهمية كبيرة واعتبرت استكمالاً لمسيرة الديمقراطية البحرينية والوفاء باستحقاقاتها وتأكيد الوفاء باستحقاقاتها وعدم التراجع عن تعزيز مقوماتها ودعائمها وقد عكست نسبة المشاركة التي وصلت إلى 52,6% من مجموع الكتلة الصوتية عن حجم الثقة التي أولاهها الشارع للإجراءات التي اتخذتها الدولة لإعادة الأوضاع إلى نصابها الصحيح ووعي الراي العام البحريني بالمشروع الإصلاحي



وقد شهد انتخابات 2014 اعلى نسبة ترشيح حيث وصل عدد المرشحين إلى مجلس النواب 266 نائباً أي بمعدل أكثر من 6 مرشحين لكل دائرة وقد بلغ إجمال المشاركين في الانتخابات النيابية 183.936 الف ناخب من حجم الكتلة الانتخابية البالغة 349.713 الف ناخب<sup>56</sup>

### الانتخابات النيابية والبلدية البحرينية 2018

تم إجراء هذه الانتخابات في 24 نوفمبر 2018 مع إقامة جولة ثانية في 1 ديسمبر 2018 وقد بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات النيابية 67% بينما بلغت نسبة المشاركة في انتخابات البلدية 70% وقد جاءت هذه الانتخابات استكمالاً لمسيرة الإصلاح السياسي وتعميق المشاركة السياسية في دولة البحرين على الرغم من وجود العديد من التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها هذه الدولة<sup>57</sup>

ومن المقرر ان تجري الانتخابات النيابية في البحرين في نوفمبر 2022 لانتخاب 40 عضواً في مجلس النواب وقد قسمت البحرين إلى 40 دائرة انتخابية و55 مركز للاقتراع والفرز العامة والفرعية و4 مراكز الإشراف و6 و37 مركز اقتراع والفرز في الخارج.

### 5- قطر

### الانتخابات والمشاركة السياسية في قطر 2021

تم إجراء انتخابات مجلس الشورى في قطر يوم السبت 2 تشرين الأول أكتوبر 2011 لانتخاب 30 عضواً في الاقتراح الشعبي من بين 45 عضواً بينما يعين أمير قطر البقية، وكان من المقرر إجراء الانتخابات في عام 2007 لكنها تأجلت وشارك في الانتخابات 294 مرشحاً من بينهم ما لا يقل عن 29 سيداً من مختلف القبائل والجماعات وقد قسمت الدولة القطرية البلاد إلى 30 دائرة انتخابية وقبل يوم من إجراء الانتخابات انسحب قرابة 101 من المرشحين فيما اشارت وكالة الانباء القطرية في وقت لاحق بأن ما مجموعه 233 خاض المنافسة.

وأعلنت لجنة الإشراف على الانتخابات في وزارة الداخلية القطرية أن نسبة المشاركة بلغت 63.5 من المؤهلين للانتخابات وقد فاز 30 مرشحاً عن 30 دائرة ليس بينهم أي امرأة من المرشحين وتعد نسبة المشاركة اعلى بكثير من تلك المسجلة بالانتخابات البلدية عام 2019 والتي بلغت اقل من 10 بالمئة وقد اعطى أمير قطر تميم بن حمد ال ثاني أهمية كبيرة لهذه الانتخابات لتحسين صورة قطر دولياً واقليمياً وان الدولة تتمتع ببنية سياسية ديمقراطية ووصف الشيخ محمد بن عبد الرحمن ال ثاني نائب رئيس الوزراء ورئيس الخارجية القطري الانتخابات بأنها تجربة جديدة<sup>58</sup> قائلاً أنه لا يمكن توقع أن يكون للمجلس منذ العام الأول الدور الكامل لاي برلمان<sup>59</sup>.

### 6-المملكة العربية السعودية

شهدت المملكة العربية السعودية العديد من الانتخابات البلدية منذ تأسيس المملكة العربية السعودية ومن أهم هذه الانتخابات انتخابات البلدية عام 2005 و2011 والانتخابات البلدية عام 2015 والتي تعد الانتخابات الأولى في عهد الملك سلمان بن عبد العزيزال سعود قد شاركت فيها المرأة للمرة الأولى كناخبة ومرشحة<sup>60</sup>. وقد شهدت الانتخابات مشاركة 702 و542 ناخبا وناخبة بنسبة مشاركة بلغت 47.4% من إجمالي المسجلين وقد فازت 20 سيدة بعضوية المجالس البلدية<sup>61</sup>

1- **مجلس الشورى:** ولد مجلس الشورى السعودي منذ 21 عام ورغم ان ولادته كان يمكن ان تكون بشكل افضل إلا انه كان قد مثل مرحلة جديدة على صعيد الديمقراطية والمشاركة السياسية في المملكة وقد دارت عجلة الحياة في هذه المملكة في جميع مكوناتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية فكان على السلطات ان تبحث بصورة جدية عن ترشيد القرار والوصول به إلى مستوى يجعله ملائم بشكل مباشر للقضايا والأحداث الداخلية والخارجية التي مرت بها المملكة والوصول إلى حل مشكلاتها مما احدث تحسن في صنع القرار الحكومي من قبل منهم مؤهلين فكريا وعلميا للإسهام في تحليل القضايا المعاصرة ومعرفة ابعادها واطرافها واقتراح الحلول الملائمة لها والانتقال إلى مرحلة احتكار القرار إلى المشاركة في اعداد القرار وصناعته والذي مثل عامل اساسي وجوهري في بناء وتطور المملكة في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

أصدر الملك فهد النظام الأساسي لعام 1992 في إطار فقدان النظام السعودي شرعيته في بداية التسعينات والمطالب اللاحقة الضاغطة من أجزاء المجتمع المختلفة بمشاركة سياسية أوسع وبخاصة من خلال إنشاء مجلس للشورى وقد تأسس هذا القانون وقن بعض ممارسات السلطة بما في ذلك إنشاء مجلس الشورى ونظم أيضاً هيكلية الإدارة في المحافظات والمناطق المحلية من خلال إقامة مجلس للمناطق والبلديات.

## 2- وظائف مجلس الشورى: بحكم القانون وبحكم الواقع

التجديدان اللذان أدخلهما إنشاء مجلس الشورى سنة 1993 في النظام السياسي السعودي هما: (1) إنشاء مؤسسة لديها فضل ادخال سلطة تشريعية مميزة عن السلطة التنفيذية وان لم يؤد ذلك إلى استقلال الأولى عن الثانية (2) إنشاء مجلس ذي تنوع جغرافي ومؤسسي يمنحه إمكانية معينة لتمثيل المجتمع السعودي

## الخاتمة والتوصيات

إن الإصلاحات الدستورية التي شهدتها دول الخليج العربي وتحديدًا بعد حصولها على الاستقلال قد عبرت بصورة أو أخرى عن كونها خطوات أولية نحو الديمقراطية وحكم القانون وبناء المؤسسات الوطنية الثابتة. إلا ان هذه الخطوات وبالرغم من استمرارها وتقدمها إلا انها لم تتكامل كما هو الحال في النظم الديمقراطية التي تأخذ الآليات الديمقراطية في حكم الدولة والمجتمع. لقد فرضت المعطيات التاريخية لنشوء هذه الدول وسيطرة الأسر الحاكمة عليها إضافة إلى موقعها الجغرافي أعباء كبيرة على حكومتها بحيث أصبح الهاجس الأمني أحد أبرز محددات العملية السياسية فيها ومقننة لاي عملية اصلاح دستوري وسياسي فكان هذا العنصر- البارز والمؤثر في تشكيل خطوات السياسة الداخلية والخارجية لتلك الدول وبما يحقق انسجامها وتفاعلها ومتطلبات الديمقراطية وحقوق الإنسان والتداول السلمي للسلطة وبناء دولة المواطنة التي أصبحت سمه لهذا العصر والنظام الدولي الجديد.

## أهم نتائج البحث

1- الإصلاح الدستوري ضروري لتحقيق الوحدة الوطنية من خلال تحقيق العدالة السياسية والاجتماعية للمواطنين وسيادة القانون وتوفير متطلبات الحياة الشورية والديمقراطية.

- 2- من نتائج الإصلاح الدستوري في دول الخليج انه ينعكس على الحراك والفعل السياسي في المنطقة العربية وفي عموم دائرة الحضارة العربية و الإسلامية والإنسانية.
- 3- يسهم في طرد العنف الديني والمجتمعي من قبل المجتمع المحلي ويعزز دور الفرد في عملية صنع القرار.
- 4- أسهم الإصلاح الدستوري في بروز شخصيات ونخب سياسية شابة وجديدة سواء الأُسَر الحاكمة أو المجتمع.
- 5- ساهم الإصلاح الدستوري في حماية المجال السياسي الخليجي من تأثير رياح الثورات والانقلابات العسكرية وخاصة بعد أحداث الربيع العربي في تونس عام 2010.
- 6-أنهاء الإصلاح الدستوري حالة الحصانة من الديمقراطية للسلطات الحاكمة في هذه الدول وبدد مخاوفها من انتشار عدوا الثورات الشعبية.
- 7- السمعة الدولية التي اكتسبتها معظم دول الخليج وثقة المجتمع الدولي بنظمها السياسية الحاكمة.
- 8- احتلالها لمكانة دولية متميزة عربياً واقليمياً ودولياً الأمر الذي انعكس على زيادة الدعم الدولي والتعاون مع هذه الدول في المجالات الاقتصادية والتعليمية والاستثمارية.

#### التوصيات

- 1- إعادة ترتيب أولويات الإصلاح الدستوري من بناء مؤسسات وإجراء انتخابات وتحقيق إجماع وطني واحترام لحقوق الإنسان.
- 2- الاستفادة من تجارب الدول التي مرت بتحويلات سياسية ودستورية.
- 3- دعم ومساندة الشخصيات الإصلاحية من داخل الأُسَر الحاكمة في هذه الدول والتي دفعت بأجندة التغيير الديمقراطي وبناء المؤسسات السياسية الراسخة.
- 4- يجب أن يكون الإصلاح الدستوري حقيقي وليس شكلي مما يحافظ على شرعية الأُسَر الحاكمة ويقوي من وجودها على سدة الحكم.
- 5- الاستفادة من ثورة الاتصال والمعلوماتية لأدارة الحكم والحوكمة الاقتصادية مما يحقق الرفاه والتقدم للمواطن الخليجي.
- 6- الاستفادة من تجارب الاتحادات الدولية فيما يتعلق بأقامة العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين بلدان هذه المنطقة والذي يجمعها الكيان السياسي (مجلس التعاون الخليجي) والذي أصبح نموذج يعول عليه أبناء المنطقة ويحتل مكانة إقليمية ودولية متميزة

## الهوامش الدراسة

- <sup>1</sup> أعترفت جامعة الدول العربية بأستقلال دولة الكويت في يوليو 1961، مستفيدة من غياب الوفد العراقي في اجتماعات الجامعة
- <sup>2</sup> les regimes politiques des pays arabes (paris: presse Universitaires ، Maurice flory and Robert martan de France 1968) p.325f.
- <sup>3</sup> انظر المادة (35؛37؛38؛39؛43) في الحقوق المدنية والسياسية في دستور الكويت عام 1962
- <sup>4</sup> يتحدث الدستور الكويتي عن سحب الثقة على الرغم من ان الثقة لم تمنح في السابق وانما جاءت تقليدا من الدساتير الأخرى.
- <sup>5</sup> انظر: المادة 102 من الدستور الكويتي عام 1962
- <sup>6</sup> انظر : المادة 23 من الدستور القطري
- <sup>7</sup> تم رفع عدد أعضاء مجلس الشورى الى 30 عضواً في ديسمبر 1975 والى 35 عضواً في نوفمبر 1988 ونص الدستور على ان تكون مدة العضوية ثلاث سنوات لكن مددت العضوية ثلاث سنوات في مايو 1975 ثم اربع سنوات إضافية في أعوام 1987 و1982 و1986 و1990
- <sup>8</sup> انظر: المواد 44 و45 من الدستور القطري عام 2003
- <sup>9</sup> انظر : القانون رقم 12 لعام 2004 الذي حل مكان القانون رقم 8 لعام 1998
- <sup>10</sup> السلطان قابوس يستولي على الحكم في عمان عام 1970 ويبدأ حقبة جديدة
- <sup>11</sup> Nikolaus A. Siegfried، "Islamic law and Societ، Legislation and legitimation in oman: The Basic law "، vol.7، no.2(2000)، p.366.
- <sup>12</sup> Marc Valeri، "Reveil laborieux pour l، Etat- Qabous : identite nationale et legitimite politique dans l، Maghreb-Machrek، hui، aujourd، Oman d، no. 177(2003)، pp.33-58.
- <sup>13</sup> انظر: المرسوم 101 لعام 1996 الذي نظم نشاط الهيأت الدستورية في عمان
- <sup>14</sup> وفق النظام السياسي العماني يعقد مجلس الدولة دورة استثنائية للمجموعات التي لم تنتخب في مجلي الشورى
- <sup>15</sup> انظر: المادتان 45،44 دستور عمان لعام 2003
- <sup>16</sup> انظر: دستور الامارت العربية المتحدة عام 1971
- <sup>17</sup> تعين كل من ابوظبي ودبي ثمانية أعضاء في المجلس الوطني الاتحادي وكل من رأس الخيمة والشارقة ستة أعضاء، وكل من عجمان وفجيرة وام القيوين أربعة أعضاء
- <sup>18</sup> Abdulaziz H. al-Fahad "Ornamental Constituionalism :The Saudi Basic law of Governance" yale، vol.30، Journal of International law، p.347.
- <sup>19</sup> Mohammad Abdullah al-Roken "Constitutional and Lagal Development in : GCC states in 2004"، Gulf Yearbook2004 (Dubai:Gulf Resaerch، 2005)، pp.29-37.
- <sup>20</sup> انظر: النظام الأساسي للمملكة العربية السعودية عام 1992.
- <sup>21</sup> Emile A.Nakleh، Bahrain :Political Development in a Modernizing Society (Lexington Books، 1976).
- <sup>22</sup> Giuseppe De Vergottnni، Diritto Costituzionale Comarato (padva:Cedam، 1999)،
- <sup>23</sup> Munira Fakhro، "The Uprising in Bahrain : An Assesment، Gray G Sick and Lawrence G.، in :potter(eds.)
- <sup>24</sup> انظر:

Routine Denial: Civil Rights and the Political Crisis in Bahrain، Human Rights Watch Routine Abuse

(New York: HRW Publications، 1997).

25 انظر المقابلة الصحافية مع مفوضية الأمم المتحدة العليا لحقوق الانسان : Gulf Daily News، 4/3/2002، and Human Rights Watch Backgrounders، " Bahrain's National Charter Referendum، Rights Watch (February 2001).

26 أنظر : المحاضر الرسمية للمجلس الوطني، البحرين، مايو- يونيو 1975 كذلك انظر صحيفة صدى الأسبوع (المنامة مايو - يوليو 1975)

27 قدري قلعي، النظام السياسي والاقتصادي لدولة الكويت، دار الكتاب العربي، بيروت 1975. ص 60

28 د. عبد الله بسيوني عبد الله، النظم السياسية : اسس التنظيم السياسي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت 1984

29 د. سليمان محمد الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الاسلامي. تكوينها واختصاصها والعلاقة بينها، دار الفكر العربي 1967، ص 351

30 د. عبد الفتاح حسن : مبادئ النظام الدستوري في الكويت ودار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1986. ص 395

31 المادة (51) من الدستور الكويتي لسنة 1962 : انظر د. نعمة السعيد، النظم السياسية في الشرق الأوسط، بغداد، ص 9

32 د. عبد الفتاح حسن، مبادئ النظام الدستوري في الكويت المصدر السابق ص 180

33 نص المادة (65) من الدستور الكويتي لسنة 1962

34 انظر: الدستور الكويتي عام 1962

35 المادة (4) من دستور دول الكويت لسنة 1962 : انظر د. سليمان محمد الطماوي، المصدر السابق ص 144

36 د. نعمة السعيد، مصدر سبق ذكره، ص 329

37 د. سليمان محمد الطماوي، المصدر السابق نفسه، ص 173

38 د. سليمان محمد الطماوي، المصدر السابق نفسه، ص 200

39 انظر: المواد 76-116 من الدستور القطري 2004

40 انظر: المواد 117-128 من الدستور القطري 2004

41 انظر : المواد 129-140 من الدستور القطري لعام 2004

42 انظر : المرسوم السلطاني الصادر في ملحق الجريدة الرسمية لسلطنة عمان (1374) الصادر 2021/1/12

43 المادة (51) من الدستور العماني الصادر 2021/1/12

44 انظر: المواد (76-85) النظام الأساسي لدولة عمان الصادر في 2021/1/12

45 انظر: المواد (109، 46، 45) من الدستور ودولة الامارات العربية المتحدة لعام 1996

46 انظر: المادة 44 من النظام الأساسي للمملكة العربية السعودية عام 1992

47 انظر : المواد (56-57-58) من النظام الأساس للمملكة العربية السعودية عام 1992

48 اضيف فقرة جديدة للمادة (46) حسب التعديلات الدستورية الصادرة عام 2012

49 كونا: صدور مرسوم بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الامة الخميس 29 سبتمبر

50 الشرق الأوسط في 2022/9/30 كذلك انظر: الحرة/ خاص الكويت خارطة قوى المعارضة الفائزة في انتخابات مجلس الامة

51 انظر: المرسوم (101/96) الذي استحدث مجلساً جديداً الى مجلس الشورى

52 مجلة السياسة الانتخابات في عمان نشر في نوفمبر 12 عام 2015

53 سلطنة عمان البوابة الإعلامية في 2019/10/27

- 
- <sup>54</sup> انظر: قرار رقم 3 لسنة 2006 وقرار المجلس الأعلى للاتحاد رقم 4 لسنة 2006
- <sup>55</sup> للمزيد عن الانتخابات في دولة الامارات راجع موقع وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني
- <sup>56</sup> صحيفة الشرق الأوسط: انتخابات 2014 تشهد اعلى نسبة ترشيح الاحد 30 نوفمبر 2014
- <sup>57</sup> للمزيد حول النتائج النهائية للانتخابات النيابية والبلدية انظر صحيفة الوطن الصادرة يوم الاحد 2018/12/2 الموقع الإلكتروني
- <sup>58</sup> وكالة فرانس برس اعلان نتائج انتخابات قطر والنساء يفشلن في دخول مجلس الشورى في 3 أكتوبر 2021
- <sup>59</sup> صحيفة العرب الاثنين 2021/10/4
- <sup>60</sup> موقع قناة الجزيرة نسخة محفوظة 18 يوليو 2017
- <sup>61</sup> اعلان نتائج الانتخابات البلدية صحيفة الرياض 14 ديسمبر 2015

## المصادر

## أولاً: العربية:

- أعترفت جامعة الدول العربية باستقلال دولة الكويت في يوليو 1961، مستفيدة من غياب الوفد العراقي في اجتماعات الجامعة
- انظر المادة (35؛37؛38؛39؛43) في الحقوق المدنية والسياسية في دستور الكويت عام 1962 يتحدث الدستور الكويتي عن سحب الثقة على الرغم من ان الثقة لم تمنح في السابق وانما جاءت تقليداً من الدساتير الأخرى.
- المادة 102 من الدستور الكويتي عام 1962
- المادة 23 من الدستور القطري
- تم رفع عدد أعضاء مجلس الشورى الى 30 عضواً في ديسمبر 1975 والى 35 عضواً في نوفمبر 1988 ونص الدستور على ان تكون مدة العضوية ثلاث سنوات لكن مددت العضوية ثلاث سنوات في مايو 1975 ثم اربع سنوات إضافية في أعوام 1987 و1982 و1986 و1990
- انظر: المواد 44 و45 من الدستور القطري عام 2003
- القانون رقم 12 لعام 2004 الذي حل مكان القانون رقم 8 لعام 1998
- المرسوم 101 لعام 1996 الذي نظم نشاط الهيئات الدستورية في عمان
- المادتان 44،45 دستور عمان لعام 2003
- دستور الامارات العربية المتحدة عام 1971
- النظام الأساسي للمملكة العربية السعودية عام 1992.
- المحاضر الرسمية للمجلس الوطني، البحرين، مايو- يونيو 1975 كذلك انظر صحيفة صدى الأسبوع (المنامة مايو - يوليو 1975)
- قدري قلججي، النظام السياسي والاقتصادي لدولة الكويت، دار الكتاب العربي، بيروت 1975. ص 60
- د. عبد الله بسيوني عبد الله، النظم السياسية : اسس التنظيم السياسي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت 1984
- د. سليمان محمد الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الاسلامي. تكوينها واختصاصها والعلاقة بينها، دار الفكر العربي 1967، ص 351
- د. عبد الفتاح حسن: مبادئ النظام الدستوري في الكويت ودار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1986. ص 395
- المادة (51) من الدستور الكويتي لسنة 1962 : انظر د. نعمة السعيد، النظم السياسية في الشرق الأوسط، بغداد، ص 9
- دستور الكويت لسنة 1962
- دستور قطر لعام 2004
- المرسوم السلطاني الصادر في ملحق الجريدة الرسمية لسلطنة عمان (1374) الصادر 2021/1/12
- دستور دولة عمان الصادر 2021/1/12
- دستور دولة الامارات العربية المتحدة لعام 1996
- النظام الأساسي للمملكة العربية السعودية عام 1992
- النظام الأساس للمملكة العربية السعودية عام 1992
- الشرق الأوسط في 2022/9/30
- المرسوم (101/96) الذي استحدث مجلساً جديداً الى مجلس الشورى
- مجلة السياسة الانتخابات في عمان نشر في نوفمبر 12 عام 2015
- سلطنة عمان البوابة الإعلامية في 2019/10/27
- قرار رقم 3 لسنة 2006 وقرار المجلس الأعلى للاتحاد رقم 4 لسنة 2006
- للمزيد عن الانتخابات في دولة الامارات راجع موقع وزارة الدولة
- صحيفة الشرق الأوسط: انتخابات 2014 تشهد اعلى نسبة ترشيح الاحد 30 نوفمبر 2014
- للمزيد حول النتائج النهائية للانتخابات النيابية والبلدية انظر صحيفة الوطن الصادرة يوم الاحد 2018/12/2 الموقع الإلكتروني

وكالة فرانس برس اعلان نتائج انتخابات قطر والنساء يفشلن في دخول مجلس الشورى في 3 أكتوبر 2021  
صحيفة العرب الاثنين 2021/10/4  
موقع الجزيرة نت الفضائية نسخة محفوظة 18 يوليو 2017  
اعلان نتائج الانتخابات البلدية صحيفة الرياض 14 ديسمبر 2015

ثانيا: المصادر الأجنبية:

- Maurice flory and Robert martan, les regimes politiques des pays arabes (paris: presse Universitaires de France 1968) p.325f.
- Abdulaziz H. al-Fahad "Ornamental Constituionalism :The Saudi Basic law of Governance" yale Journal of International law, vol.30,p.347.
- <sup>61</sup> Mohammad Abdullah al-Roken "Constitutional and Lagal Development in : GCC states in 2004, in: Gulf Yearbook2004 (Dubai:Gulf Resaerch,2005),pp.29-37.
- Emile A.Nakleh,Bahrain :Political Development in a Modernizing Society (Lexington Books,1976).
- Giuseppe De Vergottnni, Diritto Costituzionale Comarato (padva:Cedam,1999),
- Munira Fakhro, "The Uprising in Bahrain : An Assesment," in :Gray G Sick and Lawrence G. potter(eds.)
- Human Rights Watch Routine Abuse,Routine Denial: Civil Rights and the Political Crisis in Bahrain (NewYork :HRW Publications,1997).
- Nikolaus A. Siegfried,"Legislation and legitimation in oman: The Basic law " Islamic law and Societ,y vol.7,no.2(2000),p.366.
- Marc Valeri, "Reveil laborieux pour l, Etat- Qabous : identite nationale et legitimite politique dans l, Oman d, aujourd, hui,"Maghreb-Machrek,no. 177(2003),pp.33-58.
- : المقابلة الصحافية مع مفوضية الأمم المتحدة العليا لحقوق الانسان : Gulf Daily News, 4/3/2002, and Human Rights Watch," Bahrain's National Charter Referendum," in Human Rights watch Backgrounder (February 2001).
- Rhea Abraham. Confronting the challenge of political reforms in GCC states: Domestic transition via regional integration. 2015.
- Nathalie Bernard Maugiron: Reforms in arab countries in transition.
- Saudi Arabia- constitution February 2007. : صفحة محفوظة على موقع واي باك مشين.
- Can Saudi Arabia Reform itself? International crisis group middle east report, no 28 cairo/ Brussel july 14,2004
- Hassan Hamdan Alhkim, the Prospect of democracy in GCC countries, Critique – Journal for Critical Studies of the Middle east fall 1996.
- F. Gregory III, oil Monarchies : Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf states (new york :council of foreign relation, 1994